"أثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية"

The Impact of the Accounting Tools of Accounting Control Applied by the "

"Central Bank on the Credit Policy in Commercial Banks

إعداد

أحمد حمود حمدان الرشيدي

إشراف الأستاذ الدكتور

نبيل الحلبي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2013

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب أحمد حمود حمدان الرشيدي، أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أحمد محمود الرشيدي

التوقيع: .....

التاريخ: ٢١/١٢/٢٠١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **أثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية** ".

وأجيزت بتاريخ ٢١ / ١٢/ 2013م.

الاسم	اللجنة	التوقيع
د. نمر سليحات	رئيسا	.....
أ.د. نبيل الحلبي	عضواً و مشرفاً	.....
د. خالد قطيني	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي بحثي هذا إلى رمز العطاء في حياتي

أبي الغالي

و إلى القلب الكبير

أمي الحبيبة

أطال الله في أعمارهم وأدامهما تاجاً فوق رأسي

وإلى رفيقة الدرب زوجتي الغالية

وإلى إخوتي وأخواتي

وإلى أصدقائي وزملائي

مع المحبة والتقدير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد،

بعد الانتهاء من هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان

من الأستاذ الدكتور

نبيل الحلبي

على كل ما قدمه من نصح وإرشاد لإخراج هذه الرسالة بالشكل الحالي

ولا يسعني أيضا إلا أن اشكر جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في جامعة عمان العربية
على كل ما بذلوه من جهد خالص طول فترة دراستي الجامعية

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام

الباحث

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

"أثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية" ..... أ
التفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
الإهداء ..... د
الشكر والتقدير ..... ه
فهرس المحتويات ..... و
قائمة الجداول ..... ح
قائمة الاشكال ..... ي
قائمة الملاحق ..... ك
ملخص الدراسة ..... ل
Abstract ..... م
الفصل الاول الإطار العام للدراسة 2
1-1 المقدمة : 2
1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها: 3
1-3 أهمية الدراسة 4
1-4 فرضيات الدراسة : 4
1-5 أنموذج الدراسة 6
1-6التعريفات الإجرائية: 7
1-7 حدود الدراسة: 8
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 10
الإطار النظري 10
الدراسات السابقة 31

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات..... 40
3-1 منهج الدراسة 40
3-2 مصادر جمع البيانات والمعلومات 40
3-3 مجتمع الدراسة: 40
3-4 عينة الدراسة: 41
3-5 البيانات الوظيفية: 41
3-6 أداة الدراسة 43
3-7 صدق الاستبانة وثباتها 44
3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة: 46
الفصل الرابع نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات 47
عرض نتائج الدراسة 47
4-2 اختبار الفرضيات: 55
الفصل الخامس 75
مناقشة النتائج والتوصيات..... 75
5-1 مناقشة أسئلة الدراسة 75
5-2 نتائج مناقشة الفرضيات: 78
5-3 التوصيات: 83
المراجع: 84
الملاحق 88

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل	45
2	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي	46
3	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	47
4	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	49
5	المتوسطات الحسابية لمجال التفتيش المباشر	52
6	**المتوسطات الحسابية لمجال الكشوفات الدورية والقوائم المالية**	54
7	المتوسطات الحسابية لمجال التحليل المالي	56
8	المتوسطات الحسابية لمجال آجال القروض وأسلوب السداد	57
9	المتوسطات الحسابية لمجال ضمانات القروض	59
10	**تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الأولى**	60
11	اختبار F للفرضية الرئيسية الأولى	60
12	مستوى الدلالة لكل عنصر من عناصر أدوات الرقابة المحاسبية للفرضية الرئيسية الأولى	61
13	تحليل الانحدار لمعرفة أثر التفتيش المباشر على السياسة الائتمانية	61
14	تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر الكشوفات الدورية على السياسة الائتمانية	62
15	تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر التحليل المالي على السياسة الائتمانية	63
16	اختبار ANOVA لمتغير طبيعة العمل	65
17	الفروق بين فئات طبيعة العمل	65

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18	اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي	66
19	الفروق بين فئات متغير المؤهل العلمي	66
20	اختبار ANOVA لمتغير سنوات الخبرة	67
21	الفروق بين فئات متغير سنوات الخبرة	68
22	اختبار ANOVA لمتغير طبيعة العمل	69
23	الفروق بين فئات طبيعة العمل	69
24	اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي	71
25	الفروق بين فئات متغير المؤهل العلمي	71
26	اختبار ANOVA لمتغير سنوات الخبرة	73
27	الفروق بين فئات متغير سنوات الخبرة	73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	أنموذج الدراسة	6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الاستبانة	91
2	أسماء المحكمين	97

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

أثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية

إعداد الطالب

أحمد حمود حمدان الرشيدي

بإشراف الأستاذ الدكتور

نبيل الحلبي

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء استبانه لقياس أثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية.

تكون مجتمع الدراسة من البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية الأردنية وتكونت عينة الدراسة من (143) من المدراء الماليين، والعاملين في مجال الرقابة في البنك المركزي، وموظفي السياسة الائتمانية في البنوك التجارية. وأظهرت النتائج ما يلي:

إن عمليات التفتيش المباشر تؤثر في السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في دولة الكويت بدرجة متوسطة. إن الكشوفات الدورية والقوائم المالية التي يطلبها البنك المركزي الكويتي من البنوك التجارية تؤثر على السياسة الائتمانية لهذه البنوك بدرجة متوسطة. إن التحليل المالي الذي يطلبه البنك المركزي الكويتي من البنوك التجارية يؤثر على السياسة الائتمانية لهذه البنوك بدرجة مرتفعة.

في ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بعدة توصيات منها:

1. ضرورة أن يفرض البنك المركزي الكويتي على البنوك التجارية الكويتية تحديد أسلوب سداد العملاء للقروض بشكل واضح.

2. ضرورة أن يفرض البنك المركزي الكويتي على البنوك التجارية تحديد توقيت السداد بشكل واضح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

“The Impact of the Accounting Tools of Accounting Control Applied by the Central Bank on the Credit Policy in Commercial Banks”

By:

Ahmad Homood Alrasjidi

Supervisor

Prof. Dr.

Nabil Al - Halabi

Abstract

This study aimed to clarify The Impact of the Accounting Tools of Accounting Control Applied by the Central Bank on the Credit Policy in Commercial Banks, and in order to achieve this goal, the researcher built a questionnaire to measure The Impact of the Accounting Tools of Accounting Control Applied by the Central Bank on the Credit Policy in Commercial Banks.

The study population consisted of Kuwait's central bank and commercial banks of Jordan and the study sample consisted of (143) of the CFOs, and workers in the field of supervision at the Central Bank , and the staff of the credit policy in commercial banks . The results showed the following:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The direct inspections affect on the credit policy of commercial banks in Kuwait moderately. The statements and periodic financial statements required by the Central Bank of Kuwait's commercial banks affect the credit policy of these banks moderately. The financial analysis required by the Central Bank of Kuwait's commercial banks affect the credit policy of these banks highly**.**

The study the researcher recommended a number of recommendations including**:**

. 1 There is a need to impose the Central Bank of Kuwait to the Kuwaiti commercial banks to determine the payment method customers for loans clearly**.**

. 2 Necessity to impose the Central Bank of Kuwait's commercial banks to determine the timing of repayment clearly**.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول
الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة :

يقوم الجهاز المصرفي بدور هام وحيوي في اقتصاديات الدول، فمن جهة هو الأداة التي تزود مختلف القطاعات الاقتصادية برأس المال النقدي، ومن جهة ثانية تعتمد عليه الحكومات في تنفيذ سياساتها النقدية والاقتصادية. وقد سعت الحكومات للمحافظة على دور الجهاز المصرفي الهام في التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال إنشاء البنوك المركزية التي أسندت إليها مهمة الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي في هذه الدول ، وأصدرت لذلك الغرض القوانين والتشريعات التي تضمن الرقابة والإشراف الصحيحين وبما يتلاءم مع الأهداف الاقتصادية العامة .

وتتصدر الرقابة على البنوك وظائف البنك المركزي أو السلطة النقدية في معظم بلدان العالم، بل إن استقراء تاريخ البنوك المركزية يكشف عن مدى ارتباط نشأتها إلى حد كبير بفكرة مراقبة النقد والائتمان وهما لب الرقابة على البنوك.

تهدف مراقبة البنوك محاسبيا إلى التأكد من سلامة المركز المالي لكل مصرف، ومراقبة وتوجيه الإئتمان المصرفي كماً ونوعاً، والعمل على حماية ودائع الجمهور في البنوك المرخصة، وحماية حقوق المساهمين فيها، والتأكد من سلامة الجهاز المصرفي وتجاوبه مع متطلبات النمو الاقتصادي.

ويستخدم البنك المركزي العديد من الأدوات والأساليب الرقابية على البنوك التجارية منها التفتيش المباشر والكشوفات الدورية والقوائم المالية والتحليل المالي من أجل الرقابة على البنوك التجارية التي تقتضي إجراء توازن دقيق بين مصالح الجهات المختلفة وبقدر ما ينجح هذا التوازن، يتحقق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها:

لاحظ الباحث من خلال دراسته لواقع الحال في الكويت وجود مشكلة في رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في الكويت، الأمر الذي أدى إلى حرية تصرف هذه البنوك في منح الائتمان للمواطنين والشركات دون سقف محدد وبفوائد عالية مما أدى إلى تعثر المواطنين والشركات في عملية سداد القروض الأمر الذي أدى إلى وضع البنك المركزي الكويتي حداً لسقف الإقراض يبلغ (40%) فقط من الدخل الشهري للمقترض(البنك المركزي الكويتي، 2013). وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس الأول: هل تؤثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من قبل البنك المركزي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها (آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض)؟

وتتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1- هل تؤثر عمليات التفتيش المباشر التي يطبقها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض)؟

2- هل تؤثر الكشوفات الدورية والقوائم المالية التي يطلبها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض)؟

3- هل يوجد دور للتحليل المالي في التأثير على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض)؟

السؤال الرئيس الثاني: هل تختلف استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض) باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الرئيس الثالث: هل تختلف استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)؟

1-3 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من ارتباطها بأحد المواضيع المرتبطة بالمسيرة التنموية الكويتية، ففي ظل الظروف التي يمر بها المجتمع الكويتي تبرز الحاجة إلى وجود سياسات ائتمانية على أسس علمية لذلك فإن هذه الدراسة ستقدم للبنوك التجارية البالغ عددها عشرة بنوك وهي (بنك الكويت الوطني، وبنك التمويل الكويتي، وبنك الخليج، والبنك التجاري الكويتي، وبنك برقان، والبنك الأهلي الكويتي، وبنك الكويت والشرق الأوسط، وبنك بوبيان، وبنك وربة، وبنك الكويت الدولي) وللبنك المركزي الكويتي والقطاع الخاص الحلول لاتخاذ القرارات الائتمانية السليمة.

كما تستمد الدراسة أهميتها كونها تأتي في وقت زاد فيه تعثر المقترضين الكويتيين من سداد الالتزامات الائتمانية المفروضة عليهم.

1-4 فرضيات الدراسة :

فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم تحديد عدد من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لأدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من قبل البنك المركزي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

H01- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لعمليات التفتيش المباشر التي يطبقها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

H02- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للكشوفات الدورية التي يطلبها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت .

H03- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للتحليل المالي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت .

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض) باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة(.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1 أنموذج الدراسة

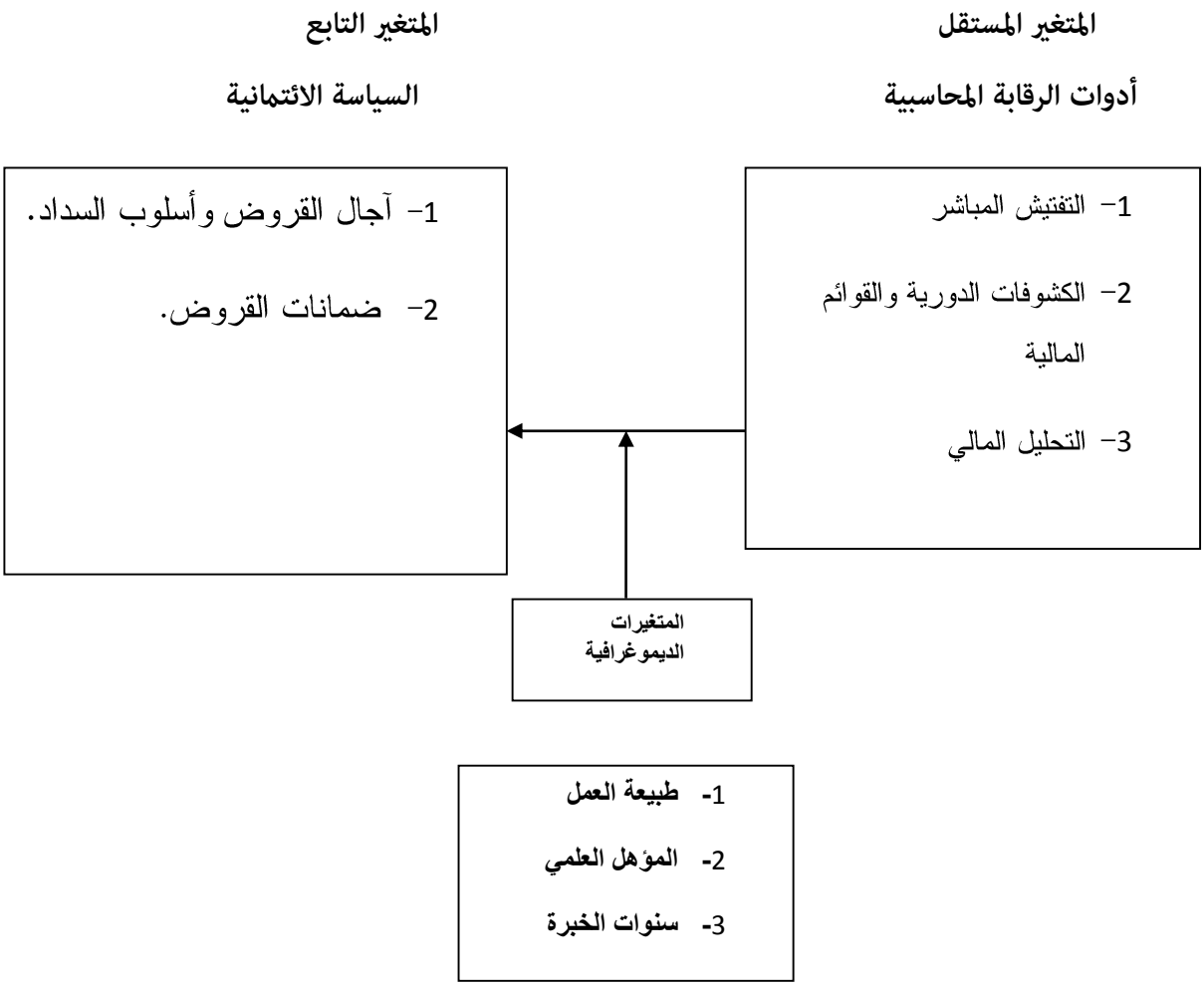

شكل رقم (1)

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى كل من دراسة (الكخن، 1998) و (عباد،**2011**)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-6التعريفات الإجرائية:

أدوات الرقابة المحاسبية: هي مجموعة من الأدوات التي يستعين بها القائمون على الرقابة المحاسبية في البنوك التجارية الكويتي للقيام بإجراءات الرقابة وإن اختيار هذه الأدوات يتوقف على ظروف كل مشروع وطبيعة العمليات والمستوي الإداري، ومن أكثر أدوات الرقابة المحاسبية استخداما الكشف الدوري والتفتيش المباشر والتحليل المالي.

التفتيش المباشر: تقوم لجنة مختصة من قبل البنك المركزي بالرقابة عن طريق التفتيش المباشر وذلك بتكليف موظف أو أكثر بفحص دفاتر البنك التجاري والتدقيق في حساباته مرة واحدة في السنة على الأقل ويكون هذا التفتيش مفاجئا وبدون سابق إنذار ويجب على إدارة البنك وجميع الموظفين تقديم جميع الدفاتر والسجلات والوثائق المطلوبة من موظفي البنك المركزي من أجل إتمام التفتيش على أكمل وجه.

الكشوفات الدورية والقوائم المالية: تعد الكشوف إحدى الوسائل الفعالة في الرقابة على البنوك التجارية في الكويت بحيث تعكس بيانات هذه الكشوف أوضاع البنك ونشاطاته المختلفة وتقيس درجة التزام البنك بتعليمات البنك المركزي.

التحليل المالي: يعد من بين أهم الأساليب الرئيسية لرقابة البنك المركزي على البنوك الكويتية ويكون على إحدى الصور الثلاث التالية: (القوائم المالية المقارنة، قائمة الموارد والاستخدامات، النسب المالية).

السياسة الائتمانية: هي الإطار الذي ينظم عملية دراسة ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد التكلفة والشروط الواجب توافرها لكل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية.

الرقابة المحاسبية: هي الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر.

آجال القروض وأسلوب السداد: يعد أجل التسهيل الائتماني (تاريخ سداده) من أهم عناصر القرار الائتماني، حيث تكون التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وحيث يتحدد لها برنامج زمني بهدف أن تحل موارد العميل الذاتية تدريجيًا محل التسهيل الائتماني المقدم من المصرف، أو تترك كوعاء دائم لمقابلة احتياجات العملاء واختناقات السيولة لديهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمانات القروض: هي الضمانات الكافية لسداد قيمة التسهيلات بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فائدة أو عمولات ومصاريف وذلك طالما أن هذه التسهيلات تتم من ودائع العملاء، أي من مال عام سيقوم المصرف برده إلى أصحابه بالإضافة إلى ما يستحق عليه من فائدة مدفوعة. وحتى التسهيلات الائتمانية بدون ضمان التي تصرح بها المصارف التجارية لبعض عملائها لها ضماناتها التي تتمثل في وسائل العميل المالية، وفي مركزه الاجتماعي والأدبي أو السياسي.

1-7 حدود الدراسة:

الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على المدراء الماليين البالغ عددهم (18) وموظفي الرقابة في البنك المركزي الكويتي والبالغ عددهم (30)، بالإضافة إلى القائمين على منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية من مختصين بشؤون الرقابة المحاسبية والمالية والودائع والائتمان والبالغ عددهم (100).

الحدود المكانية: البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي البالغ عددها عشرة بنوك، وهي (بنك الكويت الوطني، وبنك التمويل الكويتي، وبنك الخليج، والبنك التجاري الكويتي، وبنك برقان، والبنك الأهلي الكويتي، وبنك الكويت والشرق الأوسط، وبنك بوبيان، وبنك وربة، وبنك الكويت الدولي).

الحدود الزمنية: غطى البحث فترة زمنية من (يناير 2013 إلى شهر أكتوبر 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

تعتبر الرقابة مهمة إدارية أساسية وهي تعني المتابعة للتأكد من إن ما تم إقراره ينفذ بشكل سليم، وإن المنظمة بحالة سليمة. لذلك فهي جزء مكمل لكل قرار ووظيفة إدارية(عبد الفضل و عمرو ، 2010).

1-2 مفهوم الرقابة:

هناك في اللغة العربية عدة مصطلحات لمفهوم الرقابة والمصطلحات الأبرز هي: المتابعة، التدقيق، التفتيش، الرصد، الجرد. وكل هذه المصطلحات تشترك في معنى مفاده مراجعة ما حصل للتأكد من تحققه وفق ما هو مقرر وما هو في صالح المنظمة (برنوطي، 2009). فالغرض من أي رقابة هو اكتشاف الأخطاء الممكنة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة ما هو غير سليم، كما إن أحد أسباب تعدد هذه المصطلحات هو تعقيد وأهمية هذه الوظيفة فعملية تدقيق الحسابات هي عملية رقابة وفحص للحسابات بتفاصيل دقيقة جداً، وعملية جرد الموجودات هي عملية رقابة وفحص مادية مفصلة، وعملية التفتيش المفاجئ هي عملية رقابة (برنوطي، 2009).

بالإضافة إلى ما سبق هناك مصطلحات أخرى للرقابة تنطوي على مفهوم مختلف جزئياً وهو التحكم والسيطرة والضبط، إن كل هذه المصطلحات هي أيضا رقابة ولكنها تركز على إجراءات مسبقة تتخذ للتأكد من أن ما سينفذ ويحصل سيتم وفق ما هو مقرر وفي صالح المنظمة(بكير وعمر، 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي، فهو يشرف على النشاط المصرفي بشكل عام، ويقوم بإصدار أوراق النقد، ويعمل على المحافظة على استقرار قيمتها، وهو "بنك الحكومة" حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة ويشاركها في رسم السياسات النقدية والمالية، وهو أيضًا "بنك البنوك" حيث يحتفظ بحسابات المصارف لديه، ويقوم بإجراءات المقاصة بينها، وتقديم القروض للمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات الائتمانية، وكذلك يقوم بإعادة خصم ما تقدمه إليه المصارف من أوراق تجارية باعتباره المقرض الأخير للنظام الائتماني، وكرقيب على الائتمان بالدولة(البنك المركزي الكويتي، 2013).

وتتركز وظائف البنك المركزي في منح التراخيص للبنوك التجارية لمزاولة عملها، كما تقوم بالرقابة الفعالة على الجهاز المصرفي، إضافة إلى أن البنك المركزي يقوم دور مستشار مالي للحكومة و يحتفظ بحسابات الدولة، ويعد البنك المركزي الملاذ الأخير للبنوك التجارية والحكومية (المقرض للبنوك)، كما يساعد في رسم السياسات النقدية للدولة (سياسة انكماشية أو توسعية)، ويحافظ على سعر الصرف من خلال ربط العملة بعملات أجنبية، ويحتفظ بالاحتياطات النقدية، ويوفر بيئة مصرفية مناسبة ملائمة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار(البنك المركزي الكويتي، 2013).

1-2-2 أقسام رقابة البنك المركزي:

تقسم رقابة البنك المركزي إلى قسمين :

1- الرقابة الداخلية :

يلزم البنك المركزي البنوك بتشكيل لجان من موظفي البنك لمتابعة ومراقبة الأعمال الداخلية للمصرف وفقا للقوانين والأنظمة المفروضة من البنك المركزي (بكير وعمر، 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الرقابة الخارجية:

يقوم البنك المركزي بإرسال دوريات تفتيشية للبنوك وهناك نوعان من الدوريات(Baktu, et al., 2003):

أ - الرقابة الدورية:عملية دورية يقوم بها البنك المركزي بتواريخ محددة مسبقا مع البنوك الأخرى من أجل الكشف عن تلاعب أو أخطاء حدثت في البنك وذلك للمحافظة على مصداقية العمليات المصرفية.

ب - الرقابة الفجائية :عملية فجائية يقوم بها البنك المركزي بدون علم البنوك الأخرى وذلك لضمان عدم وجود ترتيبات مسبقة لدى البنوك.

2-2-2 سياسات البنك المركزي

ينتهج البنك المركزي السياسات الآتية: (قريط، 2011)

- السياسة الانكماشية : وهي سياسة يتبعها البنك المركزي من اجل تقليل التضخم وذلك من خلال زيادة الضرائب على السلع التكميلية و رفع أسعار الفائدة على التسهيلات المصرفية و رفع نسبة الاحتياطي على الودائع لدى البنوك مما يؤدي ذلك إلى تقليل السيولة الفائضة الموجودة في السوق وذلك من اجل المحافظة على سعر العملة.

- السياسة التوسعية : وهي سياسة يتبعها البنك المركزي في حالة الركود الاقتصادي وذلك عن طريق تقليل الضرائب و تقليل أسعار الفائدة على التسهيلات المصرفية و تقليل نسبة الاحتياطي على الودائع لدى البنوك مما يؤدي إلى ضخ النقد في السوق (ازدهار اقتصادي)

3-2-2 أساليب رقابة البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك:

أ - الأسلوب الكمي : وهو من الوسائل التي يتبعها البنك المركزي للتحكم بكمية الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية كأتباع سياسة سعر الخصم و سياسة السوق المفتوح ورفع نسبة احتياطي القانوني او خفضها و رفع أسعار الفوائد الاقتراض من البنوك التجارية أو البنك المركزي أو خفض تلك النسبة(الوادي، 2010))

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الأسلوب النوعي (الكيفي): وسائل يتبعها البنك المركزي وذلك عن طريق توجيه تسهيلات البنوك نحو قطاعات معينة وذلك لتنشيط تلك القطاعات – فلو افترضنا بأن قطاع الإسكان في حالة ركود فإن البنك المركزي يوجه البنوك لتقديم تسهيلات على الإسكان بفوائد منخفضة وطرق تسديد سلسة(الوادي، 2010)).

3-2 أثر سياسات البنك المركزي على الائتمان في البنوك: .

إن التأثير على حجم الائتمان أو اتجاهه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي فيزداد بزيادته وينخفض بنقصانه، لذلك فإن من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي هو التدخل دائما أو حينما يقتضي الأمر بوسيلة واحدة أو بمجموعة من الوسائل حسبما تقتضي الظروف وذلك للتأثير على الائتمان بما يحقق الاستقرار في مستوى الأسعار وبالتالي المحافظة على القوة الشرائية للنقود ومستوى التشغيل والدخل القومي أو دفعها إلى أعلى بما يحقق مزيدا من النمو الاقتصادي(الكخن، 1998) .

ويمكن تلخيص السياسات التي يمكن للبنك المركزي أن يتدخل بها للتأثير على الائتمان في البنوك كما يلي:

سياسة سعر الصرف : سعر إعادة الخصم عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذون أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض بمثل هذه الأوراق أو يغيرها ويستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي أوقات الرواج يمكن للبنك اتباع سياسة انكماشية تهدف إلى تقليل كمية النقود المتداولة وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم فترتفع معه أسعار الفائدة في السوق فيقل تبعا لذلك إقبال الأفراد على طلب القروض من البنوك أو تجديدها وينكمش هكذا حجم الائتمان والعكس بالعكس(قريط، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة السوق المفتوحة : ويقصد بها قيام البنك المركزي تلقائيا ببيع وشراء الأوراق المالية في سوق رأس المال بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع فعندما يرغب البنك المركزي (بالاتفاق مع السلطات المركزية أو الحكومية) في تنشيط الحالة الاقتصادية للدولة فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية ودفع قيمتها بشيكات مسحوبة عليه وعلى عكس ذلك فإذا ما ساد الدولة حالة من الرواج تخشى معها السلطات المسؤولة أن تؤدي على حالة من التضخم عندئذ يتدخل البنك المركزي بائعا الأوراق المالية في سوق رأس المال ويقوم المشتري لهذه الأوراق بدفع قيمتها إما نقدا أو بشيكات فإن كان الدفع نقدا فمعنى ذلك انخفاض النقود المتداولة وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تقليص الطلب والمحافظة على مستويات الأسعار أما إذا كان الدفع قد تم عن طريق الشيكات فإن ذلك سيكون على حساب تخفيض أو إلغاء الودائع لدى المصارف التجارية(الوادي، 2010).

سياسة تغيير نسبة الاحتياطي : إن تغيير الاحتياطي النقدي تعتبر من السياسات التي استخدمها الكثير من البنوك في كثير من بلدان العالم لمكافحة الكساد يمكن للبنك المركزي أن يخفض من نسبة الاحتياطي الذي يلزم البنوك التجارية أن تحتفظ به وهذا معناه إطلاق الحرية لبعض الأرصدة النقدية المحسوبة في خزانتها أو أرصدتها الدائنة المجمدة في البنك المركزي وبالتالي تصبح هذه البنوك قادرة على إعطاء المزيد من القروض وينجر على ذلك زيادة الطلب الكلي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل القومي للمجتمع .

أما في حالات التضخم فإن البنك المركزي يمكنه عن طريق رفع نسبة الاحتياطي النقدي أن يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، إذ قد نجد البنوك التجارية نفسها مضطرة إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يتمكن من رفع رصيدها لدى البنك المركزي للقدر الذي تتطلبه نسبة الاحتياطي الجديدة بل قد تلجأ هذه البنوك إلى التخلص من بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي كبيرة أو إذا كانت المهلة المغطاة لها تعدل من أوضاعها غير طويلة (قريط، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4 أدوات الرقابة المحاسبية:

ليس من شك في أن ثمة وسائل أو أدوات رئيسية يتعين استخدامها إذا ما أريد لنظام الرقابة المحاسبية أن يثبت مقدرته وفاعليته في تقييم الأداء الفعلي ونتائجه تقييماً موضوعياً بعيدا عن المؤثرات الشخصية التي تفسد التقييم وتفقده غاياته الأساسية(ياغي، 2010).

ويستعرض الباحث فيما يلي ثلاثة من أدوات الرقابة المحاسبية وهي الكشوف الدورية والتفتيش المباشر والتحليل المالي، وذلك على النحو الآتي:

2-4-1 الكشوفات الدورية والقوائم المالية:

تعني كلمة كشف عرض كتابي للبيانات، وقد يتعلق بعرض وتسجيل النشاط المحاسبي أو أي ظروف قائمة وقد يتعدى ذلك إلى تحليل هذه الظروف واستخلاص النتائج منها وعرض التوصيات لحل المشكلات القائمة(ياغي، 2010).

ويقصد بالكشوف الدورية تلك الكشوف التي تقدم بانتظام عن نشاط المنظمة أو المشروع أو الإدارة وانجازاتها وسير العمل فيها خلال فترة زمنية معينة والمشاكل التي تعانيها والحلول المقترحة لها، ويقوم بوضعها رؤساء الوحدات الإدارية(أو مدراء المشاريع) على كافة المستويات وتقديمها للجهات المعنية بصورة دورية يومية أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو سنوية، أو عقب انتهاء أي فترة زمنية تحددها الإدارة وفقا لاحتياجاتها للبيانات التي تحتوي عليها هذه الكشوف(ياغي، 2010). والهدف من هذه الكشوف يكون دراستها من الجهات المختصة، وهذه في الواقع خطوة أساسية وفعالة في عملية الرقابة المحاسبية لأن أهمية الكشوف الدورية بالغة إذ تمكن الأجهزة المختصة من الوقوف على نشاط المنظمة وانجازاتها والمشكلات التي تعترض عملها حيث تعطي للإدارة العليا فرصة التقييم الشامل للموقف بسرعة واتخاذ قراراتها لتصحيح الانحرافات قبل استفحالها(ياغي، 2010).

أما الخصائص التي يجب أن تتوفر في الكشوف الدورية كي تحقق أغراضها فهي كالتالي: (بكير وعمر، 2008)

1- ينبغي أن تحتوي الكشوف الدورية على بيانات إحصائية كافية للتدليل على صحة ما بها من بيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ينبغي أن تكون الحقائق والأرقام التي تعرض على شكل جداول أو رسوم بيانية سهلة للمقارنة.

3- ينبغي عند عرض بيانات إحصائية على فترة طويلة تفسير أي زيادة غير عادية أو خفض غير عادي، إذ أن قارئ الكشف الدوري سيلاحظ بالتأكيد أي انحراف غير عادي عن المتوسط ويتوقع أن يعرف تفسيره نظراً لأنه يفترض أن الجهة التي تقدم الكشف الدوري هي متخصصة في هذا المجال ويفترض فيها أنها أقدر على تفسير أسباب هذا الانحراف.

4- يجب العناية بالناحية الشكلية في هذه الكشوف بما يحقق فعالية عرض البيانات وسهولة استيعاب محتوياتها، كما تستخدم العناوين الفرعية بكثرة والجداول والرسوم البيانية بطريقة تسهل نقل المعنى وأن يكون التقرير موجزاً قدر المستطاع.

مما سبق يمكن القول إن الكشوف الدورية تعتبر من أدوات الرقابة المحاسبية التي تتوفر فيها معلومات منتظمة ودورية وتساعد الإدارة في التعرف على سير العمل في المنظمة والمشاكل التي تواجهها وبعض الحلول والتوصيات لهذه المشكلات كي لا تتفاقم.

2-4-2 التفتيش المباشر:

إن التفتيش المباشر يعتبر أحد أدوات الرقابة المحاسبية التي تعمل على ضمان تنفيذ الأعمال وفقاً للخطة والتعليمات المتصلة بالعمل الذي يؤدّى(القباني، 2009). والتفتيش المباشر يعني في حقيقة الأمر ملاحظة جهود الموظفين مباشرةً بغية توجيهها الوجهة السليمة عن طريق الأوامر والتعليمات والإرشادات الشفهية أو الكتابية في القيام بالعمل على النحو المطلوب، وهو الأمر الذي يجعل التفتيش المباشر من الأدوات الرقابية المهمة نظراً لقيامه على التوجيه واستعمال السلطة والاتصال الدائم المستمر مع القدرة على تقديم الثناء وتوقيع الجزاء عند الضرورة (القباني، 2009).

والمقصود بالتفتيش فحص سلامة الأعمال شكلاً وموضوعاً ورفع نتائجه بتقارير إلى الجهات المسؤولة، حيث يقوم المفتش بنفسه بمشاهدة ما يجري وتسجيل ملاحظاته الشخصية عن النواحي الايجابية والسلبية التي يلاحظها عن العمل أثناء قيام الموظفين بأعمالهم. ومن أجل أن يكون التفتيش المباشر فعالاً ومجدياً فإنه لابد من إتباع أسلوب الجدارة والاستحقاق عند اختيار المفتشين وتدريبهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وتغيير اتجاهاتهم لرفع كفاءتهم(ياغي، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي أهم أهداف التفتيش المباشر: (شرف، 2011)

1- الوقوف على مدى إنجاز الأعمال وسلامتها وقانونيتها وكشف مواطن الخطأ فيها وتحديد مسؤولية مرتكبيها من أجل تصحيح أخطائهم، وتوجيه النصح لهم بكيفية التنفيذ المثلى.

2- التأكد من أن العمل ينفذ وفقاً لمبادئ وأصول الخطة الموضوعة ووفقا للبرامج والتعليمات المقررة بالمنظمة.

3- مساعدة الموظفين على إتقان أعمالهم، وبأقصى ما تسمح به كفاءتهم وبما يتفق مع مستوى الإتقان المقرر ومعدلات الأداء المقررة.

4- إلمام المشرف بالأعمال التي تمت مع اكتشاف ما قد يكون هناك من صعوبات تعترض التنفيذ وإيجاد وسائل التغلب عليها.

5- توجيه وتعليم الموظفين بما يجعلهم أقل احتياجاً للمشرف المباشر في المستقبل.

6- تقييم قدرة ودرجة إتقان الموظفين لأعمالهم وذلك بهدف بحث حاجة الموظفين إلى تدريب أو مدى صلاحيتهم لوظائف أخرى في المنظمة و لمكافأة المجدين ومحاسبة المقصرين.

7- إيجاد التوافق والتنسيق بين جهود الموظفين وإثارة الوعي الجماعي بينهم.

8- ومن خلال عمليات التفتيش المباشر يمكن وضع مستويات إتقان الأعمال المختلفة، وكذلك معدلات الأداء، مما يساعد على تقييم نشاط الموظفين، كما يساعد في وضع الخطط والبرامج والتعليمات.

إن التفتيش المباشر يتأكد من أن سير العمل يتم في الإطار الصحيح، كما إن بواسطته يمكن تحديد مسؤولية التقصير في الإنجاز وكشف الانحرافات الناتجة عن الخروج عن القواعد المقررة للأداء، واتخاذ الإجراءات التصحيحية(شرف، 2011).

ومن مزايا التفتيش المباشر كأداة رقابية إنها تجعل المسؤولين أكثر قدرة على فهم وتقدير التقارير الأخرى التي تصلهم عن سير الأمور في المنظمة لمعرفتهم الوثيقة بظروف العمل والأفراد القائمين به، كما إن الاتصال الشخصي المباشر بالمرؤوسين القائمين بالعمل يرفع من روحهم المعنوية ويوجِد لديهم الدافع على الاجتهاد في العمل والأداء الجيد(شرف، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يكون التفتيش المباشر دورياً أو مفاجئاً في تواريخ مختلفة وعلى مختلف الأقسام بهدف التحقق من سلامة التنفيذ وتقرير ما قد تحتاجه أنظمة العمل من تطوير وإصلاح وكذلك كشف ما قد يوجد من إهمال أو انحراف.(ياغي، 2010)

مما سبق يتضح أن التفتيش المباشر يقوم على الاتصال الشخصي المباشر بالموظفين مما يجعل الإدارة قادرة بشكل أفضل على أن تتعرف على ظروف العمل، كما إن التفتيش المباشر يساعد على زيادة الاجتهاد في العمل. كما يساعد على تصحيح الأخطاء وتوجيه النصح المباشر للموظفين.

3-4-2 التحليل المالي:

يمكن النظر إلى الأسواق على أنها شبكة من قنوات المعلومات، تمر بها نظم معلومات معقدة تستخدم من قبل عدد كبير من متخذي القرارات المرتبطين ببعضهم. وهذه الشبكة ليست مغلقة، بل تؤثر فيها البيئة السياسية، والاقتصادية، وتسمح بتقسيم المعرفة، بمعنى أنه يمكن التخصص في بعض الأنشطة في السوق مع عدم تجاهل الأنشطة الأخرى، لذلك يوجد حاجة إلى تحليل البيانات من قبل المتخصصين الذين يقومون بتجميع المعلومات المتفرقة وغير المكتملة، وتحويلها إلى نتائج منطقية.(الشيخ، 2008)

وخلال فترة قياسية لا تتجاوز ثلاثة عقود تطور التحليل المالي من فن إلى علم قائم بحد ذاته يستخدم بشكل متزايد في الشركات والأسواق المالية، ويساعد على توفر أفكار جديدة لتطوير الأعمال، وكيفية إدارة وتشغيل الشركات، والمساعدة في اتخاذ القرارات(الشمخي، والجزراوي، 2004).

وينظر الكثيرون إلى البيانات المالية على أنها عبارة عن ملخص لوثائق وقواعد ومعايير محاسبية، تعمل على تمثيل المعاملات الاقتصادية في إطار محاسبي، أما قارئ البيانات قد يصل في وجهة نظره إلى نتائج غير علمية تتناول في معظمها جانب أو أكثر من جوانب التحليل، يمكن أن يكون مضللا، لأنه لا ينقل الحقيقة كاملة. وبالتالي يلقى على عاتق المحلل المالي بذل الجهود لإعطاء مقاييس ومؤشرات حول مختلف نشاطات الشركة وآفاقها المستقبلية، في إطار ما يسمى بالهندسة العكسية للبيانات، لتفكيكها بعناية فائقة اعتمادا على أهداف التحليل(النوايسة، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك يعتبر التحليل المالي حجز الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعا وفائدة في ترشيد القرارات، فالعديد من المستثمرين والدائنين يصرون على ضرورة " القيام بالواجب البيتي"، من خلال التحليل الكمي والنوعي للبيانات المالية(الشمخي، والجزراوي، 2004).

ويصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل، والعلاقة بين حقوق المساهمين والالتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة. (الشيخ، 2008)

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات؛ لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.

2-4-3-1 مبررات التحليل المالي في الدراسة الحالية:

إن البيانات المالية التي تعدها الشركات ويتم تدقيقها من قبل مدقق حسابات مرخص للتأكد من أن هذه الأرقام تعكس بشكل موضوعي نتائج الشركة المالية وبأنه لم يتم ارتكاب أية مخالفات لأنظمة الشركة أو القوانين ذات العلاقة، وبطبيعة الحال فان هذه البيانات بحاجة إلى الدراسة والتمحيص والتفسير والدراسة الانتقادية التحليلية والتي قد يتطلب الأمر في كثير من الأحيان أن يتم إعادة تبويبها وترتيبها بطريقة مناسبة وملائمة لأغراض التحليل والتفسير واستخلاص النتائج وهذا ما يقوم به التحليل المالي للبيانات المالية. وإن نتائج عملية التحليل المالي تفيد باستقراء المستقبل والتخطيط له من خلال إعداد الموازنات التقديرية المستقبلية وإعداد جداول المقارنات وخلافه، وكل هذه البيانات تساعد في إجراء الرقابة المحاسبية (قريط،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-4-2 أهمية التحليل المالي

تتحدد أهمية التحليل المالي فيما يلي: (حسبو، 2008)

أ- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى

ب- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.

ج- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة

د- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.

هـ- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.

و- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة

ز- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

3-3-4-2 أنواع التحليل المالي

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي، الأول يسمى تحليل الاتجاهات أو التحليل الأفقي، وهو يعني بدراسة النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات، والثاني يسمى التحليل المالي بالنسب، ويعني بدراسة العلاقات بين البنود المترابطة في القوائم المالية، ليعبر عنها بطريقة إحصائية ملائمة. (النوايسة، 2009)

أ. تحليل الاتجاهات

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة. (الشيخ، 2008)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. التحليل المالي للنسب

يعتبر هذا الأسلوب مرادفا للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية. (النجار، 2002)

ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي: (النجار، 2002)

1. نسبة السيولة (Liquidity Ratios).
2. نسب الربحية (Profitability Ratios).
3. نسبة الرفع المالي (Leverage Ratios).
4. نسبة النشاط (Activity Ratios).
5. نسبة السوق ((Market Ratios.

2-4-3-4 مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي: (الشيخ، 2008)

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

يتضح مما سبق إن التحليل المالي هو أحد أدوات الرقابة المحاسبية، ولابد من القائمين على عملية التحليل المالي أن يكونوا من ذوي الخبرة الجيدة والتأهيل العلمي المناسب من أجل إمداد القائمين على شؤون الرقابة بمعلومات مالية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المختلفة.

5-2 السياسة الائتمانية:

1-5-2 مفهوم الائتمان المصرفي

وردت تعريفات كثير للسياسة الائتمانية وتتمحور هذه التعريفات حول معنى واحد، وهو الثقة التي يمنحها البنك لعميله من خلال إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه لتحقيق هدف محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل فائدة محددة مع تقديم العميل الضمان المناسب (Cole, and Mishler, 2008).

بينما يرى آخرون بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. (أبو العز، 2011)

2-5-2 عناصر السياسة الائتمانية:

إن السياسة الائتمانية تقوم على توفر مجموعة من العناصر وذلك على النحو الآتي:

(أ) توفر عنصر الثقة في العميل، وهو ما يتطلب قيام البنك بدراسة كافة المقومات الائتمانية للعميل طالب الائتمان بغرض التحقق من جدارته الائتمانية(عبد الحميد، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) توفر مبلغ الائتمان، وهذا لأن الائتمان المصرفي لا ينحصر في دفع البنك مبلغ نقدي للعميل، وإنما يتعدى ذلك إلى إتاحة هذا المبلغ للعميل من خلال عدة صور أخرى كإضافته إلى حسابه الجاري أو استخدامه في فتح اعتمادات مستندية لصالحه أو إصدار خطابات ضمان له إلخ من صور الإتاحة المتعارف عليها في السياسة الائتمانية للبنوك(عبد الحميد، 2010).

(ج) تعيين السقف الائتماني للعميل، إذ لابد من تحديد مبلغ الائتمان حتى وإن تعددت صوره(عبد الحميد، 2010).

(هـ) تحديد الفائدة العائدة للبنك من عملية منح الائتمان، وهذا يمثل جوهر العملية الائتمانية بالنسبة للبنوك حيث يُعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان(غلاب، 2001).

(و) تحديد الهدف من الائتمان: إذ يلزم تحديد الغرض من حصول العميل على الائتمان ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية أم لتمويل رأس المال العامل. كما يلزم كذلك معرفة النشاط الذي سوف يتم ضخ هذا التمويل فيه(غلاب، 2001).

(ك) تحديد آجال السداد، إذ لابد من وجود فاصل زمني بين ما يقدمه البنك لعميله وما يسترده منه، ومن هنا كان لابد من تحديد مدة معينة يقوم خلالها العميل بسداد المستحق عليه من أصل القرض وفوائده ومصاريفه(أبو العز، 2011).

(ل) ضمانات الائتمان، وهى الضمانات التي تُمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية(أبو العز، 2011).

(م) توضيح مخاطر السياسة الائتمانية : والتي تزداد بزيادة الأجل الممنوح لطالب الائتمان نظراً لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية(أبو العز، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-5-2 إجراءات منح الائتمان المصرفي:

تمر عملية منح الائتمان المصرفي بشكل عام بمجموعة من المراحل وذلك على النحو الآتي:

(أ) يقوم العميل بتقديم العميل طلب للحصول على الائتمان المصرفي، على أن يُحدد في الطلب أنواع هذه التسهيلات ومبالغها والغرض منها وكيفية ومدة سدادها، والضمانات التي يمكن تقديمها. وأغلب البنوك لديها نماذج خاصة لهذا الطلب تتضمن البيانات الأساسية التي ترى إدارة الائتمان ضرورة استيفائها، وكذلك المستندات التي يتعين على طالب الائتمان إرفاقها بالطلب(ابراهيم، 2005).

(ب) يتم إجراء مقابلة شخصية وزيارة ميدانية لطالب الائتمان، من أجل التعرف على طبيعة عمله وخبرته في مجال النشاط، وطبيعة هذا النشاط وموقع المشروع والآلات والمعدات، وخطوات العملية الإنتاجية، ودرجة التكنولوجيا المستخدمة، ونظم التخزين وطرق البيع وأهم العملاء والموردين (الوزير، 2003)

(ج) إجراء استعلام عن طالب الائتمان من حيث سمعته ومعاملاته ومدى وفائه بالتزاماته مع الموردين والعملاء ومع البنوك التي يتعامل معها، ومعرفة إن كان قد اتخذ بحقه إجراءات قانونية أم لا، وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل عملية منح الائتمان المصرفي إذ يفترض عدم استكمال الإجراءات إذا تبين من الاستعلام أن العميل لا يفي بالتزاماته(إبراهيم، 2005).

(د) إجراء الفحص الأولي للطلب، وذلك من حيث عدم وجود تحفظات على التعامل مع طالب الائتمان، وعدم وجود تحفظات على تمويل نوعية النشاط، ومدى توافق الطلب مع السياسة الائتمانية للبنك وكذلك مدى استكماله لمتطلبات الدراسة الائتمانية. ويتم التأكد من استيفاء طالب الائتمان لجميع المستندات التي تعزز موقف طالب الائتمان وتعزز عنصر الثقة ما بين البنك وطالب الائتمان(إبراهيم، 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(هـ) إجراء الدراسة الائتمانية: وتركز هذه الدراسة على النواحي المالية لطالب الائتمان وتحديد الجدارة الائتمانية للعميل من خلال دراسة القوائم المالية والبيانات والمستندات المكملة لها التي يقدمها طالب الائتمان بالإضافة إلى التدفقات النقدية له. بالإضافة إلى تحليل حركة حسابات العميل مع البنك وربحية معاملاته وتحليل سوق الصناعة والمنافسة ودراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط العميل، تحديد والمخاطر التي تحيط بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة له ومدى مناسبة هذه المخاطر مع السياسة الائتمانية للبنك الذي سيقدم الائتمان المصرفي، وتنتهي هذه المرحلة إما بالتوصية بمنح الائتمان أو عدمه منح العميل للائتمان(الوزير، 2003).

4-5-2 المخاطر الائتمانية:

تتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تبقى أكبر المخاطر التي تعترض القرار الائتماني للبنوك، وإن المخاطر الائتمانية يمكن أن يحدث نتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناتجة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية(مفتاح ومعارفي، 2007).

وفيما يلي يستعرض الباحث أهم أنواع مخاطر الائتمان التي تعترض السياسة الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها:

- مخاطر السيولة : ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض (بلعجوز، 2005)

- مخاطر التسعير : يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر (مفتاح ومعارفي، 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل : من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.(مفتاح ومعارفي، 2007) .

- مخاطر تقلب أسعار العملات : تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك (الخطيب، 2005).

- مخاطر التنفيذ: إن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة (الخطيب، 2005).

- مخاطر الأخطار والتبليغ : لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط (مفتاح ومعارفي، 2007).

- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان : عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها(مفتاح ومعارفي، 2007) .

- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات الائتمانية : إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على: (الزبيدي، 2000)

- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة.
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية.
- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.
- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام .
- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

 مخاطر تبادل المعلومات : أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي(الرشيد، وجودة، 2009) .

 مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة : إن المعالجة المسبقة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية (الزبيدي، 2000)

 مخاطر الربحية مقابل الأمان : كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة(الرشيد، وجودة، 2009) .

 مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل، وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها (حماد، 2003) :

- خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءً على سمعته وجدارته الائتمانية.

- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية(حماد، 2003). وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق(عبد الرحمن، 2000).

 مخاطر السوق : ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أدائه خلال 3 سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أدائه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق (الرشيد، وجودة، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

 مخاطر تآكل الضمانات : عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها(الرشيد، وجودة، 2009).

المخاطر السياسية والقانونية : يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة(عبد الرحمن، 2000).

5-5-2 أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية :

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها .

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
السياسة الائتمانية	-صافي أعباء القروض / إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
درجة السيولة	-الودائع الأساسية / إجمالي الأصول -الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول -الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مستوى أسعار الصرف	-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية -إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
أداء التشغيل	-إجمالي الأصول / عدد العاملين -مصروفات العمالة / عدد العاملين
قيمة رأس المال	-حقوق المساهمين / إجمالي الأصول -الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة -القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: (حماد ، 2003 ، ص: 239.)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يتضح إن معرفة البنوك بمؤشرات المخاطر الائتمانية المختلفة تساعده في رسم سياسته الائتمانية المناسبة التي يضمن من خلالها حقوقه وحقوق مساهميه، ويعرف كيفية مواجهة هذه المخاطر إن حصلت في المستقبل.

وإن البنك المركزي يستطيع مراقبة السياسة الائتمانية للبنوك من خلال دراسة مؤشرات المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك من أجل الوقوف على أوضاعها وإحكام الرقابة عليها وإسداء النصح والمشورة والاستعداد لأي طارئ قد يصيب القطاع المصرفي في الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

1-6-2 الدراسات باللغة العربية

الكخن (1998) "الرقابة المحاسبية وتطبيقاتها في البنك المركزي الأردني".

هدفت الدراسة إلى تتبع الإجراءات الرقابية المتبعة في دائرة الحاسوب في البنك المركزي الأردني"، ومقارنتها بالإجراءات الرقابية التي يجب أن تتبع، بما يمكن من تدقيق إجراءاته الرقابية وإتباع أحدث الطرق العلمية في تطبيق هذه الإجراءات، وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة الإجراءات الرقابية المحاسبية في الأنظمة المالية الإلكترونية، حيث ركزت الدراسة على تتبع إجراءات الرقابة المحاسبية بنوعيها الرقابة العامة والرقابة على التطبيق في دائرة الحاسوب، في البنك المركزي الأردني وتحديد الإجراءات الرقابية المتبعة في مراحل النظام سواء مرحلة المدخلات أم مرحلة المعالجة للبيانات أم مرحلة المخرجات، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إن الإجراءات الرقابية المحاسبية المتبعة في البنك المركزي الأردني وفي نظامه المحاسبي تعد كافية لتحقيق الدقة والسرعة في المعلومات المستخرجة نتيجة لمعالجة البيانات المدخلة وفقاً لإجراءات رقابية واضحة ومحددة.

ب- إن إجراءات الرقابة العامة الخاصة بدائرة الحاسوب بحاجة إلى استكمال بعض نواقصها، ولا سيما انه لم يتوفر قسم تدقيق داخلي مؤهل لمتابعة هذه الإجراءات.

ج- إن إجراءات الرقابة على التطبيقات كافية وجيدة وتضمن دقة وصحة المعلومات المستخرجة نتيجة معالجة البيانات المدخلة إلى النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوصت الدراسة بضرورة استخدام التقنيات الحديثة في إجراءات الرقابة. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في التوسع بإجراءات الرقابة المحاسبية اليدوية والالكترونية عند كتابة الجانب النظري.

طوقان(2005) "دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك التجارية وانعكاساتها على إرساء السياسة النقدية في المملكة".

هدفت الدراسة إلى توضيح دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك التجارية وانعكاساتها على إرساء السياسة النقدية في المملكة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأشارت نتائج الدراسة أن مستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي الأردني على المصارف ارتفعت إلى مستوى جيد وبما ينسجم مع المعايير الدولية بهذا الخصوص. كما بينت نتائج الدراسة أن البنك المركزي الأردني فرض حدوداً قصوى للتركّزات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات (6%). كما تمت إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، وتم تطوير نظام إنذار مبكر للمصارف يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك وهي في مراحلها الأولى. كما تم تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً في هذا المجال.

اتحاد المصارف العربية(2010) " دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان المصرفي في المنطقة العربية الوضع العام ومتطلبات التقوية والتطوير"

وهدفت الدراسة إلى توضيح دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان المصرفي في المنطقة العربية وأشارت نتائج الدراسة أن البنك المركزي يعتمد في تطبيقه لهذه الوظيفة على مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تنظيم نشاط الجهاز المصرفي، و توجيهه الوجهة المناسبة و السليمة عن طريق فرض رقابته على عمليات الإقراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم أو كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع و إجمالي السيولة المحلية في البلد بهدف تحقيق الاستقرار النقدي و الذي ينعكس في المحافظة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما بينت النتائج أن البنك المركزي يستخدم مجموعة من الأدوات و الوسائل و هي في الوقت ذاته أدوات السياسة النقدية، و يكون الغرض من استخدام هذه الأدوات ، التأثير في كمية و نوعية الائتمان المصرفي.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان في المنطقة العربية. وتطبيق المزيد من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تنظيم نشاط الأجهزة المصرفية العربية.

عبد الفضل ؛ عمرو (2010) " دور البنك المركزي في تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نمط التغير الذي طرأ على هيكل الواردات السلعية خلال الفترة (1974 – 2007) وأسباب الطفرة الاستيرادية التي حدثت خلال تلك الفترة . تعتبر قضية تقليص العجز في الميزان التجاري لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري من القضايا الهامة في أجندة صانع القرار. تسعى الدراسة إلى محاولة التعرف على سبل تقليص فجوة عجز الميزان التجاري في ظل الأزمة الاقتصادية 2009 و 2010 ، ودراسة أحدث التطورات في مجال الاستيراد السلعي منذ عام 2008 حتى يونيو 2009 بالاعتماد على تركيب الأرقام القياسية للكميات والأسعار لمجموعات السلع الرئيسية خلال الفترة (1994 – 2007).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الرقابة المحاسبية المفروضة من قبل البنك المركزي ساهمت في تقليص العجز في الميزان التجاري من خلال إتباع سياسات ترشيد في القطاعات المستهدفة، ومن خلال عمليات التفتيش المباشر التي أجراها البنك، وأوصت الدراسة المؤسسات بضرورة استخدام التحليل المالي للتنبؤ بحالات العجز المالي المستقبلي. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في كتابة الإطار النظري.

الوادي(2010) "الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة لتوضيح آثار رقابة البنك المركزي الأردني على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية في الأردن" ، وأشارت النتائج إن رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية في الأردن ، وأشارت النتائج إن رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك تعتبر من أهم ادوار البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد والحفاظ على حقوق المودعين وعلى استقرار العملة الوطنية ، وبينت الدراسة أن البنوك الإسلامية تخضع لهذه الرقابة إلا أن الممارسة العملية لهذه الرقابة من قبل البنك المركزي اوجد إشكاليات بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية بسبب تأثير هذه الرقابة سباً على البنوك الإسلامية بسبب طبيعة ودائعها وأساليب التمويل وخصوصيتها. وأشارت النتائج أن البنوك المركزية لم تلتفت لهذه الخصوصية في أعمال البنوك الإسلامية مما جعلها تطبق نفس النماذج والأساليب المستخدمة في الرقابة على البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية. فكانت النتائج العكسية في بعض الأحيان .

وأوصت الدراسة بضرورة أن تفهم البنوك المركزية طبيعة الودائع الاستثمارية والأدوات التمويلية في البنوك الإسلامية لأن ذلك سيمكنها من تطبيق أدوات رقابية أكثر فعالية وتحقيق المصلحة وتطوير الاقتصاد. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على آثار الرقابة وكيفية تعزيز رقابة البنك المركزي على الودائع في البنوك الإسلامية وما يفيد ذلك في تعزيز أسئلة الاستبانة للدراسة الحالية.

قريط(2011) " توضيح أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان"

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي، من خلال عرض حجم النشاطات الاستثمارية والتمويلية فيه، وتطبيق القوانين المفروضة عليه بوصفه مصرفاً خاصاً من جملة المصارف الخاصة، وأثر ذلك في بنك سورية الدولي الإسلامي، وأشارت نتائج الدراسة أن البنك المركزي يقوم بالرقابة على الودائع والائتمان للحفاظ على حقوق المودعين والحفاظ على استقرار العملة الوطنية. ونظراً إلى أن المصارف الإسلامية تخضع لهذه الرقابة فإن هذا يؤثر فيها إيجابياً في بعض النواحي وسلبياً في نواحي أخرى؛ وذلك بسبب طبيعة ودائع هذه المصارف وخصوصيتها وأساليب تمويلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ذلك يوصي الباحث بأن يستخدم المصرف المركزي أسلوباً رقابياً نوعياً خاصاً بالمصارف الإسلامية، واستغلال الاحتياطيات النقدية المودعة لدى المركزي عن طريق عقد اتفاقيات بين المصرفين لاستغلال هذه الأموال. واستفاد الباحث من هذه الدراسة الحديثة في التعرف على أدوات وإجراءات رقابة البنك المركزي عند مناقشة الإطار النظري للدراسة الحالية.

عباد(2011) " الرقابة المحاسبية في البنوك المصرية من وجهة نظر المحاسبية والمراقبين".

هدفت الدراسة لتوضيح عمليات الرقابة المحاسبية في البنوك المصرية، وأجريت الدراسة على عينة من المحاسبين والمراقبين الداخليين في البنوك المصرية التالية (بنك القاهرة، بنك الإسكندرية، البنك الأهلي المصري)، وتم اختيار عينة من 350 محاسبا ومدققا، وتوصلت النتائج إلى أن البنوك تستخدم التحليل المالي في عمليات الرقابة المحاسبية، وتعتبره أداة من أدوات الرقابة المالية فيها.

وبينت النتائج أن القوانين التي يعتمدها البنك المركزي في مصر ساهمت في عملية الرقابة المحاسبية، كما أدت إلى إلزام البنوك بافصاحات تساعد متخذي القرارات الائتمانية في ترشيد قراراتهم الائتمانية في هذه البنوك.

وأصت الدراسة بضرورة استخدام الأدوات والأساليب المعاصرة في التحليل المالي لأن ذلك يساعد في زيادة مستوى الرقابة المحاسبية في البنوك قيد الدراسة.

الكامل (2011) "المحددات التي تصنع السياسة الائتمانية في البنوك المصرية"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى توضيح المحددات التي تصنع السياسة الائتمانية في البنوك المصرية، وأشارت النتائج إلى أن أهم محدد من محددات السياسة الائتمانية في سوق الأعمال المصري هو الوضع الأمني.

كما أن هناك مؤشرات خاصة بطالب الائتمان تحدد القرار الائتماني من قبل البنوك أهمها سمعة العميل طالب الائتمان والقطاع الذي يرغب العميل استثمار القرض فيه. وأظهرت النتائج أن البنك المركزي يتدخل في بعض الأحيان ليعدل من مسار السياسة الائتمانية الخاطئة للبنوك من خلال التشريعات والقوانين التي تنظم عمليات منح القروض والاستثمار في الداخل والخارج. كما بينت النتائج ضرورة أن يقوم مندوبون من البنك المركزي بعمليات التفتيش المفاجئ على المحاسبين والمدققين في البنوك من أجل اكتشاف الخلل وإصلاح القطاع الائتماني في مصر الذي يشوبه الكثير من الأخطاء وفق الدراسة. وأظهرت النتائج أن البنوك تضع شروطا صعبة في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها مصر. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تصميم الاستبانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-6-2 الدراسات باللغة الانجليزية:

Winkler (2001) The Impact of Central Bank on Commercial Banks Performance in the United States

هدفت الدراسة لتوضيح اثر البنك المركزي على أداء البنوك التجارية في الولايات المتحدة ، أشارت الدراسة أن البنك المركزي الأمريكي يطلب من البنوك الالتزام بالشفافية والإفصاح ، كما يطلب منهم البنك الالتزام بمعايير المحاسبة فيما يتعلق بالإفصاح لأن ذلك يساعد القائمين على شؤون الرقابة بأداء أعمالهم بشكل أفضل، وأصدر لذلك الغرض تعليمات ومعايير تضمن تطبيقاً عادلاً لهذا المبدأ ولعل أهم المحاولات التي بذلت في هذا المجال الجهود الدولية للجنة المعايير المحاسبية الدولية ، تلك الجهود التي تكللت بإصدار المعايير المحاسبية الدولية والتي أخذت في الاعتبار التطورات الاقتصادية المتسارعة في العالم وخاصة فيما يتعلق بأسواق رأس المال وما رافق ذلك من قفزات من المحلية إلى العالمية وظهور الشركات المالية المتعددة الجنسيات. وأوصت الدراسة بضرورة تبني معايير الرقابة الدولية التي تساعد في تحسين أداء البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية. واستفاد الباحث من هذه الدراسة عند تصميم الاستبانة.

OECD (2002) Central Bank's Role in Enforcing Corporate Governance in UK

هدفت الدراسة لتوضيح دور البنك المركزي في فرض التحكم المؤسسي في بريطانيا، و أشارت نتائج الدراسة أن البنك المركزي يساعد في الحفاظ على حقوق حملة الأسهم ، وتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم ، زيادة دور أصحاب المصالح ، والحرص على الإفصاح والشفافية ؛ وتأكيد مسؤولية مجلس الإدارة . ولعل الحرص على الإفصاح والشفافية من أهم هذه المبادئ لما يحظى به هذا المبدأ من اهتمام الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية وأسواق المال في كل الدول. وبينت نتائج الدراسة أن الرقابة المحاسبية المفروضة من قبل البنك المركزي ساعدت في تقليل التجاوزات المالية والإدارية وأدت إلى تطبيق أفضل للتحكم المؤسسي، وزيادة الشفافية في المؤسسات قيد الرقابة، وعلى سياسات الائتمان فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوصت الدراسة بضرورة امتثال المؤسسات لأحكام وقواعد البنك المركزي وتقديم الكشوفات الدورية والقوائم المالية اللازمة لتطبيق الرقابة المحاسبية حسب الأصول. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تصميم أسئلة الاستبانة.

AL – Mashat and Andreas(2007) The Impact of Central Bank on The Monetary Transmission Mechanism and Inflation in Egypt

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير البنك المركزي على السياسات النقدية والتضخم في مصر . من خلال نموذج الانحدار (VAR) ، وتوصلت إلى أن سعر الصرف يلعب دوراً قوياً في نقل الصدمات النقدية إلى الناتج والأسعار ، فيما كانت العديد من القنوات (قناة الإقراض ، قناة أسعار الأصول) ضعيفة التأثير ، أما قناة معدلات الفائدة فقد كانت تحت التطوير ، وقد أظهرت قوة بالتأثير منذ تطبيق نظام المنافذ في عام 2005 ، مما سيساعد في تطبيق التضخم المستهدف في الأجل القصير. وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في كتابة الإطار النظري.

Kalaba(2010) Accounting Control in Public Institutions in South Africa, Johannesburg Publishing Corporation.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع أدوات الرقابة المحاسبية في المؤسسات العامة من خلال استطلاع آراء المدراء العامين، والماليين، والمدققين الداخليين فيها حول فاعلية البنك المركزي في جنوب أفريقيا، ودور كل من المحاسب القانوني الخارجي، في سلامة الإجراءات الرقابية.

وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف في الرقابة المحاسبية في المؤسسات الخدمية إضافة إلى محدودية الدور الذي يقوم به المحاسب القانوني الخارجي والمدقق الداخلي في تقوية الرقابة الداخلية في تلك المؤسسات النتائج . وأوصى الباحث بضرورة قيام المحاسب الخارجي بمتابعة تنفيذ توصياته المتعلقة بالرقابة الداخلية، والعمل على إيجاد دائرة رقابة متكاملة داخل كل مؤسسة للقيام بأعمال الرقابة. وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في مقارنة نتائجها مع نتيجة الدراسة الحالية.

Jone (2010) The Impact of Accounting Control to Reduce the Credit Risk in Banks in Malaysia

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على إجراءات الرقابة التي تقلل من مخاطر التمويل وإجراءات تطبيقها والوقوف على مدى تطبيقه في المصارف في ماليزيا، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق أساليب الرقابة المحاسبية، وقد توصل الباحث إلى نتائج عدة، أهمها: أن أسلوب الرقابة المبنية على تقليل المخاطر غير مطبق لدى غالبية المصارف الماليزية فضلاً عن أن مفاهيم الرقابة المبنية على المخاطر وأساليب تطبيقه غير واضحة وغير مفهومة لدى إدارات المصارف فضلاً عن عدم توفر الكفاءات لتطبيق هذا الأسلوب في شتى أنواع المصارف. وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في كتابة الإطار النظري.

3-6-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

معظم الدراسات السابقة ركزت على دور البنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية في البلدان المختلفة سواء الأردن أو سوريا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، بالإضافة إلى دور البنوك المركزية في هذه البلدان في الرقابة على بعض أعمال المصارف التجارية والإسلامية لذلك ما يميز هذه الدراسة عن غيرها :

1- إن هذه الدراسة توضح أساليب الرقابة المحاسبية للبنك المركزي الكويتي على السياسات الائتمانية للمصارف التجارية في الكويت.

2- إن هذه الدراسة تدرس عناصر جديدة تتمثل في أثر كل من (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) على (آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض)، الأمر الذي لم تتطرق له الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

3-1 منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف أثر أساليب الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت، ويسعى الباحث من خلال هذا المنهج أن يوضح ويفسر ويقيم نتائج الدراسة.

3-2 مصادر جمع البيانات والمعلومات

استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات والمعلومات:

1-المصادر الثانوية: حيث اعتمد الباحث في الجانب النظري للبحث على مصادر البيانات الثانوية والتي تمثلت بالكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة للبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

2- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة،صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على وحدة المعاينة ومقدارها (143) استبانه.

3-3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة البنوك التجارية والبنك المركزي أما وحدة المعاينة فهي المدراء الماليين وموظفي الرقابة في البنك المركزي الكويتي والقائمين على منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية من مختصين بشؤون الرقابة المحاسبية والمالية والودائع والائتمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4 عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (143) من المدراء الماليين وموظفي الرقابة في البنك المركزي الكويتي والقائمين على منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية من مختصين بشؤون الرقابة المحاسبية والمالية والودائع والائتمان فقد تم توزيع (150)استبانه على عينة الدراسة وقد تمكن الباحث من استرداد (143) استبانه من عينة الدراسة تمثل ما نسبته (95%) من مجموع العينة التي تم توزيعها.

3-5 البيانات الوظيفية:

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية:-

1- توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	العدد	النسبة المئوية %	العدد الاجمالي للمجتمع
مدير مالي	18	12.6	18
موظف رقابة في البنك المركزي	30	21.0	30
موظف ائتمان في البنك التجاري	95	66.4	135
المجموع	143	100.0	183

يوضح الجدول السابق الذي يمثل طبيعة العمل أن موظف ائتمان في البنك التجاري حصل على أعلى نسبة مئوية من العينة (66.4%)، وأن المدير المالي حصل على أقل نسبة مئوية من العينة (12.6%)، وأن موظف رقابة في البنك المركزي شكل نسبة مئوية مقدارها (21.0%).

ولقد عمد الباحث إلى استطلاع آراء جميع المدراء الماليين في البنوك التجارية والبنك المركزي، بالإضافة إلى جميع موظفي الرقابة في البنك المركزي الكويتي، وكانت النسبة الكبيرة لموظفي منح الائتمان في البنوك قيد الدراسة.

2- توزيع أفراد العينة المؤهل العلمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

طبيعة العمل	العدد	النسبة المئوية %	العدد الاجمالي للمجتمع
مدير مالي	18	12.6	**18**
موظف رقابة في البنك المركزي	30	21.0	**30**
موظف ائتمان في البنك التجاري	95	66.4	**135**
المجموع	143	100.0	**183**

يوضح الجدول السابق المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث تبين من الجدول أن درجة البكالوريوس حصلت على أعلى نسبة مئوية من العينة (63.6%)، ودرجة الدكتوراه شكلت أقل نسبة مئوية من أفراد العينة (8.4%)، وبلغت نسبة الدبلوم العالي (9.8%)، وحصلت درجة الماجستير على نسبة مئوية (18.2%). وتعود هذه النسب إلى أن معظم الموظفين من حملة البكالوريوس، تلتها درجة الماجستير وهذا يدل على اهتمام البنوك والبنك المركزي بتأهيل موظفيهم علمياً.

3- توزيع أفراد العينة سنوات الخبرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم	0	0
بكالوريوس	91	63.6
دبلوم عالي	14	9.8
ماجستير	26	18.2
دكتوراة	12	8.4
المجموع	143	100.0

يوضح الجدول السابق سنوات الخبرة لأفراد العينة، تبين من الجدول أن الخبرة التي تتراوح من (3- أقل من 6) سنوات حصلت على أعلى نسبة مئوية من العينة (47.6%)، والخبرة التي أقل من 3 سنوات حصلت على أقل نسبة مئوية من أفراد العينة (11.9%)، بينما شكلت الخبرة التي بين (6- أقل من 9) سنوات شكلت نسبة (25.2%)، ونسبة الخبرة التي أكثر من 9 سنوات (15.4%). ويلاحظ الباحث إن التنوع في خبرات أفراد العينة يعطي النتائج صفة الموضوعية والتنوع.

3-6 أداة الدراسة

خطوات بناء الاستبانة: تم بناء استبانه حول أثر أساليب الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت، وذلك بالاعتماد على أهداف الدراسة ومتغيراتها والرجوع إلى الدراسات السابقة والأخذ بآراء الخبراء والمختصين في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تم اختيار مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لأنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة الخاضعين للاختبار عن مدى موافقتهم على كل عبارة من المتغيرات على النحو التالي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
(5) درجات	(4) درجات	(3) درجات	(2) درجة	(1) درجة

3-7 صدق الاستبانة وثباتها

أ- صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس الأسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال عرض الاستبانة على مجموعه من المحكمين تألفت من (5) من أعضاء الهيئة التدريسية والمتخصصين وقد استجاب الباحث لأراء المحكمين وقام بأجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- ثبات الأداة

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانه الدراسة من خلال اختبار معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

جدول رقم(4): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

ت	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	التفتيش المباشر	.862
2	الكشوفات الدورية والقوائم المالية	.765
3	التحليل المالي	.754
4	آجال القروض وأسلوب السداد في البنوك التجارية الكويتية	.784
5	ضمانات القروض في البنوك التجارية الكويتية	.824

يتبين من نتائج الموضحة في جدول (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.60 ، وبذالك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانه الدراسة مما يجعله على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية في برنامج (SPSS) حيث أن المقياس المستخدم (1-5) وهو مقياس ليكرت ذي التوزيع الخماسي، ولقد أخذ الباحث عينة مقدارها (143) من المدراء الماليين وموظفي الرقابة في البنك المركزي الكويتي والقائمين على منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية من مختصين بشؤون الرقابة المحاسبية والمالية والودائع والائتمان، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية في معالجة بيانات الدراسة:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هـذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينــة الدراسة.

_2 اختبار ألفا كرونباخ (Cronbachs alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

_3 الانحدار البسيط والمتعدد (R) (Regression) و (R2) لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

4- اختبار F. هو مجموعة من النماذج الإحصائية (statistical model) مع إجراءات مرافقة لهذه النماذج تمكن من مقارنة المتوسطات لمجتمعات إحصائية مختلفة عن طريق تقسيم التباين variance الكلي الملاحظ بينهم إلى أجزاء مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

عرض نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أساليب الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت حيث تم توزيع (150) استبانه على أفراد عينة الدراسة وتم استرداد (143) استبانه صالحة لأغراض التحليل.

وبعد تطبيق أداة الدراسة، جمعت استجابات أفراد عينة الدراسة، وحولت استجاباتهم إلى درجات خام، ثم وجدت التكرارات والنسب المئوية، كما استخدم اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية واختبار الانحدار لإيجاد أثر أساليب الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت وذلك عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4 نتائج أسئلة الدراسة:

هل تؤثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من قبل البنك المركزي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها (آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض)؟

1-1-4 المتغيرات المستقلة: أدوات الرقابة المحاسبية

أ- التفتيش المباشر

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية لمجال التفتيش المباشر

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الموافقة على مجال التفتيش المباشر كانت متوسطة بدلالة المتوسط الحسابي (3.57) والنسبة المئوية التي بلغت (71.59%) .

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة التاسعة التي نصت على " يحفز التفتيش المباشر الموظفين على الالتزام بالقوانين المتعلقة بمنح السياسة الائتمانية" حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.2) وهي درجة مرتفعة، وكما اتضح أيضا أقل الفقرات موافقةً هي الثامنة والتي تنص على " يتم التفتيش بشكل دوري ومعلوم الوقت بالنسبة للبنوك التجارية"، حيث كان المتوسط الحسابي لها يساوي (2.41)، وهي درجة متوسطة.

ب- الكشوفات الدورية والقوائم المالية

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية لمجال الكشوفات الدورية والقوائم المالية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
12	تقدم البنوك التجارية كشوفات دورية للبنك المركزي	4.53	90.77	0.60	مرتفعة
13	توضح الكشوف الدورية الأسس التي يعتمدها البنك في عملية منح الائتمان للعملاء.	4.19	83.91	0.76	مرتفعة
14	إن الكشوف الدورية مهمة في تقييم البنك المركزي للسياسة الائتمانية للبنوك التجارية في الكويت.	3.95	79.02	0.77	مرتفعة
11	تستخدم الكشوف الدورية في تحليل أعمال البنك لحل المشكلات القائمة.	3.88	77.62	0.94	مرتفعة
20	تساعد الكشوف الدورية البنك المركزي في تصحيح الانحرافات المالية المتعلقة بالسياسة الائتمانية للبنوك التجارية	3.74	74.96	1.16	مرتفعة
15	تتضمن الكشوف الدورية المقدمة من البنوك التجارية بيانات إحصائية كافية.	3.72	74.54	1.01	مرتفعة
19	تعكس بيانات هذه الكشوف درجة التزام البنك بتعليمات البنك المركزي.	3.65	73.14	0.97	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16	تشمل الكشوف الدورية المقدمة من البنوك التجارية رسوم بيانية وجداول لتسهل عملية القراءة والتحليل لدى العاملين في البنك المركزي	3.042	60.84	1.35	متوسطة
18	تتضمن الكشوف الدورية تحديد كيفية الإبلاغ عن وقوع أي انحرافات مالية	2.91	58.32	1.09	متوسطة
17	تتسم الكشوف الدورية المستخدمة في عملية الرقابة المحاسبية بالموضوعية.	2.89	57.90	0.92	متوسطة
الدرجة الكلية لمجال **الكشوفات الدورية والقوائم المالية**		3.65	73.10	0.96	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الموافقة على مجال الكشوفات الدورية والقوائم المالية كانت متوسطة بدلالة المتوسط الحسابي (3.65) والنسبة المئوية التي بلغت (73.10%).

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة الثانية عشر التي نصت على "تقدم البنوك التجارية كشوفات دورية للبنك المركزي" حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.5) وهي درجة مرتفعة، وكما اتضح أيضا أقل الفقرات موافقةً هي السابعة عشر والتي تنص على "تتسم الكشوف الدورية المستخدمة في عملية الرقابة المحاسبية بالموضوعية"، حيث كان المتوسط الحسابي لها يساوي (2.8)، وهي درجة متوسطة.

ج- التحليل المالي

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية لمجال التحليل المالي

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
26	يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن يكون المحلل المالي لها مستقلا ومن خارج البنك.	4.17	83.49	0.80	مرتفعة
21	يساعد التحليل المالي في التخطيط للسياسة الائتمانية في البنوك التجارية.	4.13	82.65	0.70	مرتفعة
24	يطلب مفتشو البنك المركزي من البنوك التجارية دراسة تتضمن العلاقات بين البنود المرتبطة في القوائم المالية للبنوك التجارية.	3.93	78.60	0.88	مرتفعة
23	يطلب مفتشو البنك المركزي دراسة النسب المالية للبنك التجاري عبر عدد من السنوات.	3.90	78.18	0.75	مرتفعة
22	يطلب مفتشو البنك من البنوك التجارية تحليل القوائم المالية لها.	3.88	77.62	0.78	مرتفعة
25	يقوم مفتشو البنك المركزي بمقارنة الأرقام في القوائم المالية للبنوك في سنوات مختلفة.	3.56	71.32	0.78	متوسطة
	الدرجة الكلية لمجال التحليل المالي	3.93	78.64	0.78	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الموافقة على مجال التحليل المالي كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي (3.93) والنسبة المئوية التي بلغت (78.6%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة السادسة والعشرين التي نصت على "يفرض البنك المركزي على البنوك المالية أن يكون المحلل المالي لها مستقلا ومن خارج البنك" حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.1) وهي درجة مرتفعة، وكما اتضح أيضا أقل الفقرات موافقةً هي الفقرة الخامسة والعشرين والتي تنص على " يقوم مفتشو البنك المركزي بمقارنة الأرقام في القوائم المالية للبنوك في سنوات مختلفة"، حيث كان المتوسط الحسابي لها يساوي (3.5)، وهي درجة متوسطة.

4-1-2- المتغير التابع: السياسة الائتمانية في البنوك التجارية

أ- آجال القروض وأسلوب السداد في البنوك التجارية الكويتية

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية لمجال آجال القروض وأسلوب السداد في البنوك التجارية الكويتية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
26	يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن يكون المحلل المالي لها مستقلا ومن خارج البنك.	4.17	83.49	0.80	مرتفعة
21	يساعد التحليل المالي في التخطيط للسياسة الائتمانية في البنوك التجارية.	4.13	82.65	0.70	مرتفعة
24	يطلب مفتشو البنك المركزي من البنوك التجارية دراسة تتضمن العلاقات بين البنود المرتبطة في القوائم المالية للبنوك التجارية.	3.93	78.60	0.88	مرتفعة
23	يطلب مفتشو البنك المركزي دراسة النسب المالية للبنك التجاري عبر عدد من السنوات.	3.90	78.18	0.75	مرتفعة
22	يطلب مفتشو البنك من البنوك التجارية تحليل القوائم المالية لها.	3.88	77.62	0.78	مرتفعة
25	يقوم مفتشو البنك المركزي بمقارنة الأرقام في القوائم المالية للبنوك في سنوات مختلفة.	3.56	71.32	0.78	متوسطة
	الدرجة الكلية لمجال التحليل المالي	3.93	78.64	0.78	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الموافقة على مجال آجال القروض وأسلوب السداد في البنوك التجارية الكويتية كانت متوسطة بدلالة المتوسط الحسابي (2.68) والنسبة المئوية التي بلغت (53.627%).

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة الثلاثين التي نصت على " يتم إبلاغ البنك المركزي بأية تسوية تتم بين العميل والبنك التجاري فيما يتعلق بتأجيل تاريخ السداد" حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.2) وهي درجة مرتفعة، وكما اتضح أيضا أقل الفقرات موافقةً هي الفقرة الواحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثلاثين والتي تنص على " يتم إبلاغ البنك المركزي بأي تسوية تتم بين العميل والبنك التجاري فيما يتعلق بتغيير طريقة السداد "، حيث كان المتوسط الحسابي لها يساوي (1.9)، وهي درجة ضعيفة.

ب- ضمانات القروض في البنوك التجارية الكويتية

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية لمجال ضمانات القروض في البنوك التجارية الكويتية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
37	يوضح البنك المركزي للبنوك التجارية مخاطر الائتمان المصرفي	4.38	87.69	0.59	مرتفعة
35	يتأكد البنك المركزي من أن نسبة الفائدة على الائتمان تتفق مع القوانين والتشريعات في الكويت	4.26	85.31	0.78	مرتفعة
32	الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية من طالبي الائتمان كافية.	4.20	84.05	0.70	مرتفعة
33	يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تطلب ضمانات معينة من العملاء.	3.67	73.42	1.00	متوسطة
34	يفرض البنك المركزي من البنوك أن تحدد البدائل المتاحة لها لتحصيل الائتمان في حال تعثر العميل عن السداد.	3.58	71.60	0.79	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36	يطلب البنك من البنوك التجارية نتائج دراسة التاريخ الائتماني للعملاء للاطلاع عليها.	2.18	43.77	0.89	ضعيفة
الدرجة الكلية لمجال **ضمانات القروض في البنوك التجارية الكويتية**		3.71	74.31	0.79	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الموافقة على مجال ضمانات القروض في البنوك التجارية الكويتية كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي (3.71) والنسبة المئوية التي بلغت (74.31%).

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة السابعة والثلاثين التي نصت على " يوضح البنك المركزي للبنوك التجارية مخاطر الائتمان المصرفي " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.3) وهي درجة مرتفعة، وكما اتضح أيضا أقل الفقرات موافقةً هي الفقرة السادسة والثلاثين والتي تنص على " يطلب البنك من البنوك التجارية نتائج دراسة التاريخ الائتماني للعملاء للاطلاع عليها "، حيث كان المتوسط الحسابي لها يساوي (2.1)، وهي درجة ضعيفة.

2-4 اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لأدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من قبل البنك المركزي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

ولمناقشة هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد وذلك على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10) تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الأولى

جدول رقم (10) تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الأولى

	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.776	.602	.594	.13590

جدول رقم (11) اختبار F للفرضية الرئيسية الأولى

جدول رقم (11) اختبار F للفرضية الرئيسية الأولى

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.890	3	1.297	70.210	.000
	Residual	2.567	139	.018		
	Total	6.457	142			

والجدول الأتي يوضح أثر كل أداة من أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من قبل البنك المركزي:

جدول رقم (12) مستوى الدلالة لكل عنصر من عناصر أدوات الرقابة المحاسبية للفرضية الرئيسية الأولى

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
	B	Std. Error	Beta	
التفتيش المباشر	.172	.033	.316	.000
الكشوفات الدورية والقوائم المالية	.262	.033	.477	.000
التحليل المالي	.203	.026	.420	.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة لجميع أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من البنك المركزي كانت أقل من (0.05) بالتالي يوجد أثر لها جميعاً على السياسة الائتمانية (آجال القروض وأسلوب السداد). وفيما يلي بيان ذلك:

الفرضية الفرعية الأولى:

H01- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لعمليات التفتيش المباشر التي يطبقها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

لفحص هذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر عمليات التفتيش المباشر التي يطبقها البنك المركزي على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (13) تحليل الانحدار لمعرفة أثر التفتيش المباشر على السياسة الائتمانية

الجدولية F	R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
3.8415	.471	.222	.216	40.119	.000

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة (.000) وهذه القيمة أقل من القيمة المحددة للفرضية (0.05). كما كانت قيمة الاختبار F تساوي (40.119)، وهي أكبر من قيمة F الجدولية أما مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (.000) وهي أصغر من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا معزز بقيمة R والتي بلغت (.471) التي تفسر قوة العلاقة بين التفتيش المباشر والسياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية، بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد R2 التي بلغت (.222) التي تفسر مستوى التباين في السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية الذي يفسره مستوى التباين في التفتيش المباشر، حيث يمكن القول يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للتفتيش المباشر على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرضية الفرعية الثانية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

H02- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للكشوفات الدورية التي يطلبها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت. لفحص هذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر الكشوفات الدورية والقوائم المالية على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية كما يلي:

جدول رقم(14) تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر الكشوفات الدورية والقوائم المالية على السياسة الائتمانية

الجدولية F	R	R Square	Adjusted R Square	F
3.8415	**0.603**	**0.363**	**0.360**	**82.125**

يبين الجدول السابق أن مستوى الدلالة (.000) وهذه القيمة أقل من القيمة المحددة للفرضية (0.05)، كما كانت قيمة الاختبار F تساوي (82.125)، وهي أكبر من قيمة F الجدولية أما مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (.000) وهي أصغر من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا معزز بقيمة R والتي بلغت (0.603) التي تفسر قوة العلاقة بين الكشوفات الدورية والقوائم المالية والسياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية، بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد R2 التي بلغت (0.363) التي تفسر مستوى التباين في السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية الذي يفسره مستوى التباين في الكشوفات الدورية والقوائم المالية، حيث يمكن القول يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للكشوفات الدورية على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية.

H03- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للتحليل المالي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

لفحص هذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر التحليل المالي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في الكويت. وذلك كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(15) تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر التحليل المالي على السياسة الائتمانية

الجدولية F	R	R Square	Adjusted R Square	F
3.8415	**0.302**	**0.091**	**0.09**	**15.628**

يبين الجدول السابق أن مستوى الدلالة (.000) وهذه القيمة أقل من القيمة المحددة للفرضية (0.05)، كما كانت قيمة الاختبار F تساوي (15.628)، وهي أكبر من قيمة F الجدولية أما مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (.000) وهي أصغر من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا معزز بقيمة R والتي بلغت (0.302) التي تفسر قوة العلاقة بين التحليل المالي السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية، بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد R2 التي بلغت (0.091) التي تفسر مستوى التباين في السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية الذي يفسره مستوى التباين في التحليل المالي، حيث يمكن القول يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للتحليل المالي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض) باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع منها ما يلي:

متغير طبيعة العمل:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض) باختلاف متغير طبيعة العمل.

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (16) اختبار ANOVA لمتغير طبيعة العمل

		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
آجال القروض	بين المجموعات	.070	2	.035	.467
	داخل المجموعات	6.387	140	.046	
	المجموع	6.457	142		
ضمانات القروض	بين المجموعات	.267	2	.133	.063
	داخل المجموعات	6.615	140	.047	
	المجموع	6.882	142		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (17) الفروق بين فئات طبيعة العمل

المجال	طبيعة العمل	Mean	Std. Deviation
آجال القروض	مدير مالي	3.7178	.23227
	موظف رقابة في البنك المركزي	3.6480	.21324
	موظف ائتمان في البنك التجاري	3.6959	.21016
	المجموع	3.6886	.21325
ضمانات القروض	مدير مالي	3.7789	.29899
	موظف رقابة في البنك المركزي	3.6457	.16780
	موظف ائتمان في البنك التجاري	3.6497	.21335
	المجموع	3.6651	.22014

يتضح من الجدولين أن مستوى الدلالة لمجالي (آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض) أكبر من (0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد ، وضمانات القروض) باختلاف متغير طبيعة العمل.

متغير المؤهل العلمي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (18) اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
آجال القروض	بين المجموعات	.191	3	.064	1.415	.241
	داخل المجموعات	6.266	139	.045		
	المجموع	6.457	142			
ضمانات القروض	بين المجموعات	.118	3	.039	.810	.490
	داخل المجموعات	6.764	139	.049		
	المجموع	6.882	142			

جدول رقم (19) الفروق بين فئات متغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	Mean	Std. Deviation
آجال القروض	بكالوريوس	3.6830	.23351
	دبلوم عالي	3.7571	.14541
	ماجستير	3.7146	.16976
	دكتوراه	3.5950	.18173
	المجموع	3.6886	.21325
ضمانات القروض	بكالوريوس	3.6736	.22926
	دبلوم عالي	3.7202	.24408
	ماجستير	3.6338	.19089
	دكتوراه	3.6047	.17778
	المجموع	3.6651	.22014

يتضح من الجدولين أن مستوى الدلالة لمجالي (آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض) أكبر من (0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغير سنوات الخبرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد ، وضمانات القروض) باختلاف متغير سنوات الخبرة. لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (20) اختبار ANOVA لمتغير سنوات الخبرة

		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
آجال القروض	بين المجموعات	.073	3	.024	.661
	داخل المجموعات	6.384	139	.046	
	المجموع	6.457	142		
ضمانات القروض	بين المجموعات	.181	3	.060	.293
	داخل المجموعات	6.700	139	.048	
	المجموع	6.882	142		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (21) الفروق بين فئات متغير سنوات الخبرة

		Mean	Std. Deviation
آجال القروض	أقل من 3 سنوات	3.7147	.32069
	من 3 - أقل من 6 سنوات	3.6772	.20532
	من 6- إلى أقل من 9 سنوات	3.6711	.19482
	أكثر من 9 سنوات	3.7323	.16702
	المجموع	3.6886	.21325
ضمانات القروض	أقل من 3 سنوات	3.7600	.36131
	من 3 - أقل من 6 سنوات	3.6512	.17855
	من 6- إلى أقل من 9 سنوات	3.6447	.19241
	أكثر من 9 سنوات	3.6682	.23705
	المجموع	3.6651	.22014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدولين أن مستوى الدلالة لمجالي (آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض) أكبر من (0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد ، وضمانات القروض) باختلاف متغير سنوات الخبرة.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة(.

متغير طبيعة العمل:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير طبيعة العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (22) اختبار ANOVA لمتغير طبيعة العمل

المجال		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
التفتيش المباشر	بين المجموعات	.341	2	.171	.330
	داخل المجموعات	21.370	140	.153	
	المجموع	21.711	142		
الكشوفات الدورية والقوائم المالية	بين المجموعات	.435	2	.218	.226
	داخل المجموعات	20.282	140	.145	
	المجموع	20.717	142		
التحليل المالي	بين المجموعات	.924	2	.462	.092
	داخل المجموعات	26.640	140	.190	
	المجموع	27.564	142		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (23) الفروق في متغير طبيعة العمل

المجال	طبيعة العمل	Mean	Std. Deviation
التفتيش المباشر	مدير مالي	3.6444	.32217
	موظف رقابة في البنك المركزي	3.4900	.32837
	موظف ائتمان في البنك التجاري	3.5958	.41869
	المجموع	3.5797	.39102
الكشوفات الدورية والقوائم المالية	مدير مالي	3.7833	.43148
	موظف رقابة في البنك المركزي	3.5867	.42970
	موظف ائتمان في البنك المركزي	3.6602	.35373
	المجموع	3.6603	.38196
التحليل المالي	مدير مالي	3.7407	.38015
	موظف رقابة في البنك المركزي	4.0273	.46200
	موظف ائتمان في البنك التجاري	3.9194	.43751
	المجموع	3.9196	.44058

يتضح من الجدولين أن مستوى الدلالة لمجالات (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) أكبر من (0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير طبيعة العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغير المؤهل العلمي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (24) اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي

		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
التفتيش المباشر	بين المجموعات	.184	3	.061	.756
	داخل المجموعات	21.527	139	.155	
	المجموع	21.711	142		
الكشوفات الدورية والقوائم المالية	بين المجموعات	.875	3	.292	.111
	داخل المجموعات	19.842	139	.143	
	المجموع	20.717	142		
التحليل المالي	بين المجموعات	.208	3	.069	.788
	داخل المجموعات	27.356	139	.197	
	المجموع	27.564	142		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (25)الفروق في متغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	Mean	Std. Deviation
التفتيش المباشر	بكالوريوس	3.5989	.39313
	دبلوم عالي	3.5429	.38173
	ماجستير	3.5808	.45521
	دكتوراه	3.4750	.22208
	المجموع	3.5797	.39102
الكشوفات الدورية والقوائم المالية	بكالوريوس	3.6629	.37869
	دبلوم عالي	3.8500	.44159
	ماجستير	3.6269	.37795
	دكتوراه	3.4917	.27455
	المجموع	3.6603	.38196
التحليل المالي	بكالوريوس	3.9144	.45827
	دبلوم عالي	3.8519	.35210
	ماجستير	3.9244	.43035
	دكتوراه	4.0278	.44853
	المجموع	3.9196	.44058

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدولين أن مستوى الدلالة لمجالات (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي)أكبر من (0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

متغير سنوات الخبرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير سنوات الخبرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (26) اختبار ANOVA لمتغير سنوات الخبرة

		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
التفتيش المباشر	بين المجموعات	.210	3	.070	.716
	داخل المجموعات	21.501	139	.155	
	المجموع	21.711	142		
الكشوفات الدورية والقوائم المالية	بين المجموعات	.559	3	.186	.282
	داخل المجموعات	20.157	139	.145	
	المجموع	20.717	142		
التحليل المالي	بين المجموعات	.111	3	.037	.905
	داخل المجموعات	27.453	139	.198	
	المجموع	27.564	142		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (27) الفروق في متغير سنوات الخبرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		N	Mean	Std. Deviation
التفتيش المباشر	أقل من 3 سنوات	17	3.6647	.45269
	من 3 - أقل من 6 سنوات	68	3.5544	.36912
	من 6- إلى أقل من 9 سنوات	36	3.6056	.37336
	أكثر من 9 سنوات	22	3.5500	.44801
	المجموع	143	3.5797	.39102
الكشوفات الدورية والقوائم المالية	أقل من 3 سنوات	17	3.7600	.37510
	من 3 - أقل من 6 سنوات	68	3.6176	.32915
	من 6- إلى أقل من 9 سنوات	36	3.6306	.43347
	أكثر من 9 سنوات	22	3.7636	.44029
	المجموع	143	3.6603	.38196
التحليل المالي	أقل من 3 سنوات	17	3.8757	.51432
	من 3 - أقل من 6 سنوات	68	3.9072	.43556
	من 6- إلى أقل من 9 سنوات	36	3.9630	.46821
	أكثر من 9 سنوات	22	3.9209	.36753
	المجموع	143	3.9196	.44058

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدولين أن مستوى الدلالة لمجالات (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي)أكبر من (0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير سنوات الخبرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 مناقشة أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للتعرف على أساليب الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت، وذلك عبر الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس الأول:

هل تؤثر أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من قبل البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تقسيمه إلى المجالات الآتية:

المجال الأول: أثر عمليات التفتيش المباشر التي يطبقها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت

أظهرت النتائج أن عمليات التفتيش المباشر تؤثر في السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في دولة الكويت بدرجة متوسطة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.57) .

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عمليات التفتيش المباشرة تجعل الموظفين حريصين على قوانين منح القروض في البنوك التجارية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن وجود مفتشين بشكل دائم من البنك المركزي الكويتي في البنوك التجارية الكويتية يجعلها-أي البنوك- تمنح القروض وفق الأسس والقواعد التي يضعها البنك الكويتي.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة لأن عمليات التفتيش المباشر التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي الكويتي تساهم في التعرف على مواطن الخلل في السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الكويتية وبالتالي إصلاحها. كما إن مفتشي البنك المركزي الكويتي يتأكدون من سلامة عملية منح القروض لمستحقيه شكلاً وموضوعاً.

ومما يزيد من فعالية عمليات التفتيش من وجهة نظر الباحث أنها تتم من قبل مفتشي البنك المركزي الكويتي بشكل مفاجئ، كما يحرص مفتشو البنك المركزي الكويتي في التحقق من إتقان موظفي منح الائتمان في البنوك الكويتية لأعمالهم المتعلقة بمنح القروض.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبد الفضل و عمرو (2010) التي توصلت إلى وجود أثر للرقابة المحاسبية المفروضة من قبل البنك المركزي من خلال إتباع سياسات ترشيد الائتمان، ومن خلال عمليات التفتيش المباشر التي أجراها البنك.

المجال الثاني: أثر الكشوفات الدورية والقوائم المالية التي يطلبها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت

أظهرت نتائج الدراسة أن الكشوفات الدورية والقوائم المالية التي يطلبها البنك المركزي الكويتي من البنوك التجارية تؤثر على السياسة الائتمانية لهذه البنوك بدرجة متوسطة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.65).

وهذا مرده إلى أن البنك المركزي الكويتي يفرض على جميع البنوك التجارية أن تزوده بكشوف دورية تساعده في مراجعة سياستها الائتمانية، حيث توضح هذه الكشوف الأسس التي يعتمدها البنك في عملية منح الائتمان للعملاء، وتساعد البنك المركزي في تقييم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في الكويت.

كما يعزو الباحث هذا الأثر للكشوف الدورية في أنها تُستخدم من قبل البنك المركزي في تحليل أعمال البنك لحل المشكلات المتعلقة بالسياسة الائتمانية فيه، كما إنها تساعد في تصحيح الانحرافات المالية الخاصة بسياسة منح القروض في البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن الكشوف الدورية تشتمل على بيانات إحصائية ورسوم بيانية الأمر الذي يساعد مفتشي البنك المركزي الكويتي في تقييم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الكويتية، كما تعكس بيانات هذه الكشوف مدى التزام البنك التجاري بتعليمات البنك المركزي الكويتي خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

المجال الثالث: أثر التحليل المالي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت

أظهرت نتائج الدراسة أن التحليل المالي الذي يطلبه البنك المركزي الكويتي من البنوك التجارية يؤثر على السياسة الائتمانية لهذه البنوك بدرجة مرتفعة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.93).

ويمكن تفسير هذه النتيجة من وجهة نظر الباحث لأن البنك المركزي يفرض على البنوك التجارية أن يكون المحلل المالي لها مستقلا ومن خارج البنك، وهذا يعزز من مصداقية التحليل المالية ويوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها من قبل مفتشي البنك المركزي الكويتي في تقييم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الكويتية.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة لأن مفتشي البنك المركزي الكويتي يستخدمون نتائج التحليل المالي في رسم الخطوط العريضة للسياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية، فحسب نتائج التحليل المالي يوجه البنك المركزي الكويتي كل بنك للقطاعات الأنسب بالنسبة إليه لمنحها التسهيلات الائتمانية ويحذره من تكرار بعض التسهيلات الائتمانية التي أظهر التحليل وجود مخاطر وراءها.

كما إن المعايير التي يطلبها مفتشو البنك المركزي مثل الدراسات تتضمن العلاقات بين البنود المرتبطة في القوائم المالية للبنوك التجارية، ودراسة النسب المالية للبنك التجاري عبر عدد من السنوات، و تحليل القوائم المالية لهذه البنوك تساعد في الوقوف على أوضاع السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الكويتية وبالتالي يقوم البنك بتوجيه هذه السياسة وتحذير البنوك في حال وجود انحرافات لتصحيحها قبل التعثر والإفلاس.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة اتحاد المصارف العربية(2010) التي أكدت على دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان المصرفي في المنطقة العربية حيث يستخدم البنوك المركزي مجموعة من الأدوات و الوسائل و للرقابة على السياسة الائتمانية للبنوك ويكون الغرض من استخدام هذه الأدوات هو التأثير في كمية و نوعية الائتمان المصرفي للحد من خطورة التعثر في السداد لدى العملاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عباد(2011)، التي أكدت على أن التحليل المالي يعد من أدوات الرقابة المحاسبية في البنوك المصرية التي تساعد في ترشيد السياسة الائتمانية للبنوك.

2-5 نتائج مناقشة الفرضيات:

- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع أدوات الرقابة المحاسبية المستخدمة من قبل البنك المركزي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لعمليات التفتيش المباشر التي يطبقها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت، وكانت قوة العلاقة ما بين التفتيش المباشر للبنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية بلغت (47.1%)، أما الأثر الفعلي لعمليات التفتيش المباشر للبنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية فبلغ (22.2%).

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للكشوفات الدورية التي يطلبها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت، وكانت قوة العلاقة ما بين الكشوف الدورية التي يطلبها البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية بلغت (60.3%)، أما الأثر الفعلي للكشوف الدورية التي يطلبها البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية فبلغ (36.3%).

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للتحليل المالي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت، وكانت قوة العلاقة ما بين التحليل المالي الذي يطلبه البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية بلغت (30.2%)، أما الأثر الفعلي للتحليل المالي الذي يطلبه البنك المركزي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية فبلغ (9.1%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البنك المركزي الكويتي -وفي سياق رقابته المحاسبية – يفرض على البنوك التجارية الكويتية أن تبلّغه بأية تسوية تتم بين العميل والبنك التجاري فيما يتعلق بتأجيل تاريخ السداد. كما إن البنك المركزي الكويتي يفرض عليها تحديد واضح لأسلوب السداد الذي سيتبعه العميل، بالإضافة إلى تحديد وقت السداد بشكل واضح لا غموض فيه.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة لأن البنك المركزي الكويتي وبعد تعثر العديد من المقترضين وعجزهم عن سداد ديونهم أصبح يطالب البنوك بشرح تداعيات تخلف المدين عن آجال السداد والعقوبات التي تنتظره، حتى لا تحدث منازعات قضائية بين العميل والبنك فيما بعد.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مفتشي البنك المركزي الكويتي يوضحون مخاطر منح الائتمان للبنوك التجارية الكويتية ويطلبون من القائمين على منح القروض طلب ضمانات كافية لمواجهة هذه المخاطر على أن تكون هذه الضمانات وفق الأسس والقواعد التي تنظم منح الائتمان في الكويت.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مفتشي البنك المركزي الكويتي يتأكدون من أن نسبة الربح التي تضعها البنوك التجارية على القروض لا تتعارض مع القوانين والتشريعات في الكويت.

كما يعتقد الباحث أن مفتشي البنك المركزي الكويتي يطلبون من القائمين على منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية أن يطلبوا ضمانات معينة من العملاء طالبي الائتمان، وهذه الضمانات يمكن للبنك الوصول إليها في حال تعثر العميل عن سداد أقساط القرض.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الوادي(2010) التي أكدت على الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان، وبينت أن رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان تعتبر من أهم ادوار البنك المركزي لضمان نجاح السياسة الائتمانية للبنوك.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة طوقان(2005) التي أشارت إلى دور البنوك المركزية في الرقابة على السياسة الائتمانية للبنوك فيما يتعلق بالحدود القصوى لحجم الائتمان وآجاله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الكامل (2011) التي وأظهرت النتائج أن البنك المركزي يتدخل في بعض الأحيان ليعدل من مسار السياسة الائتمانية الخاطئة للبنوك من خلال القواعد التي تنظم عمليات منح القروض والاستثمار في الداخل والخارج. ومن خلال عمليات التفتيش المفاجئ على المحاسبين والمدققين في البنوك من أجل اكتشاف الخلل وإصلاح السياسة الائتمانية للبنوك.

مناقشة الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض) باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

1) أظهرت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، ضمانات القروض) باختلاف متغير طبيعة العمل.

وهذا مرده من وجهة نظر الباحث إلى أن كل من المدراء الماليين وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الكويتية ومفتشي البنوك المركزية ينظرون بنفس الأهمية للسياسة الائتمانية للبنوك التجارية ودورها في إحداث تنمية في الكويت في ظل اعتماد جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى على القطاع المصرفي لتمويل استثماراته وفتح اعتماداته المستندية.

2) بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا مرده إلى أن الموظفين وعلى اختلاف مؤهلاتهم العلمية سواء كانت بكالوريوس أو دبلوم عالي أو ماجستير أو دكتوراة فإنهم ينظرون بأهمية إلى السياسة الائتمانية بعناصرها (آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض) في تمويل المشاريع وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت.

3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت بعناصرها(آجال القروض وأسلوب السداد، وضمانات القروض) باختلاف متغير سنوات الخبرة.

وهذا مرده من وجهة نظر الباحث إلى أن أفراد العينة وعلى اختلاف خبراتهم الوظيفية سواء في مجال منح الائتمان أو الرقابة على البنوك التجارية فيما يتعلق بمنح الائتمان لا يختلفون على أهمية السياسة الائتمانية في تشجيع البيئة الاقتصادية في الكويت على النمو والازدهار بهدف إحداث تنمية حقيقية لمختلف المشاريع في الكويت في حال كانت السياسات الائتمانية للبنوك التجارية رشيدة ومتوازنة.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغيرات (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة(

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير المركز الوظيفي.

وهذا مرده من وجهة نظر الباحث إلى أن المدراء الماليين وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الكويتية ومفتشي البنك المركزي الكويتي متفقون حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) في حماية القطا المصرفي الكويتي في ظل الأزمات المالية التي أصابت الكثير من إقتصادات العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير المؤهل التعليمي.

وهذا مرده إلى أن الموظفين وعلى اختلاف مؤهلاتهم العلمية يدركون أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) في حماية البنوك التجارية من مخاطر الائتمان التي قد تحدث في حال تعثر العملاء عن سداد أقساط القروض.

3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات العاملين في البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية حول أهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي بعناصرها (التفتيش المباشر، والكشوفات الدورية والقوائم المالية، والتحليل المالي) باختلاف متغير سنوات الخبرة.

وهذا مرده من وجهة نظر الباحث إلى أن الموظفين وعلى اختلاف خبراتهم في مجال الرقابة على البنوك التجارية من جهة أو في مجال منح الائتمان المصرفي من جهة أخرى يؤمنون بأهمية أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في حماية البنوك والعملاء على حد سواء من مخاطر السياسات الائتمانية غير المدروسة إذ أن دور البنك المركزي ليس فقط لحماية البنوك من تعثر العملاء وإنما حماية العملاء المقترضين من مخاطر عجزهم عن تسديد القروض وما يترتب عليه من مشاكل قانونية في حقهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-5 التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة أن يفرض البنك المركزي الكويتي على البنوك التجارية الكويتية تحديد أسلوب سداد العملاء للقروض بشكل واضح.

2. ضرورة أن يفرض البنك المركزي الكويتي على البنوك التجارية تحديد توقيت السداد بشكل واضح.

3. ضرورة أن يطلب البنك المركزي الكويتي من البنوك التجارية توضيح الآثار المترتبة عن تخلف المدين عن موعد سداد أقساط القرض.

4. ضرورة أن يطلب البنك من البنوك التجارية إجراء دراسات حول التاريخ الائتماني للعملاء للاطلاع عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، مختار، (2005)، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات،ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- أبو العز، أحمد شاكر (2011)، مشاكل الائتمان، البنك المركزي المصري، الإدارة العامة للتنظيم والتدريب، القاهرة، مصر.
- اتحاد المصارف العربية،(2010)، "دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان المصرفي في المنطقة العربية الوضع العام ومتطلبات التقوية والتطوير" سلسلة أوراق لعام 2010 (11) - كانون الثاني/ يناير،القاهرة، مصر.
- برنوطي، سعاد، (2009)، الإدارة، أساسيات إدارة الأعمال، ط5، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- بلعجوز حسين ، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات ،جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 يناير2005 .
- حسبو، هشام احمد ، (2008)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، ط3، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
- حماد ، طارق عبد العال (2003)، إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الخطيب، سمير ، (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- الرشيد ، عبد المعطي رضا ،و جودة، محفوظ أحمد (2009)، إدارة الائتمان، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الزبيدي، حمزة محمود (2000)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.

- الشمخي، حمزة محمود والجزراوي إبراهيم،(2004)، الإدارة المالية الحديثة- منهج علمي تحليلي في أدارة اتخاذ القرارات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- طوقان ، أمية (2005)،دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، تموز، سوريا.

- عباد، سمير،(2011) ، الرقابة المحاسبية في البنوك المصرية من وجهة نظر المحاسبية والمراقبين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

- عبد الحميد، طلعت أسعد (2010)، إدارة البنوك التجارية – الإستراتجية والتطبيق، ط2، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.

- عبد الرحمن، ابتهاج مصطفى،(2000) ، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،مصر .

- عبد الفضيل، محمود وعمرو، شيحة، (2010)، "دور البنك المركزي في تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري"، مجلة الأهرام الاقتصادي ، ص ص 12-27. القاهرة، مصر.

- غلاب، حسن أحمد ،(2001)، المحاسبة في البنوك التجارية، ط2، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.

- القباني، بكر،(2009)، الإدارة العامة، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

- قريط، عصام،(2011)، دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد، 27 العدد الثالث، ص ص 153-167.سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكامل، أحمد (2011) المحددات التي تصنع السياسة الائتمانية في البنوك المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، مصر.

- الكخن، دلال،(1998) ، الرقابة المحاسبية وتطبيقاتها في البنك المركزي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان. الأردن.

- مفتاح، صالح، و معارفي، فريدة،(2007)، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة – الأردن، يومي 16- 18 أبريل، 2007.

- النجار، فريد (2002) القوائم المالية والتحليل المالي، المكتبة المصرية، القاهرة، مصر.

- النوايسة، محمد إبراهيم، (2009)، تحليل ومناقشة القوائم المالية، ط2، مركز طارق للخدمات الجامعية، الأردن.

- الوادي، محمود(2010)، "الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السادس ، ع17، المملكة الأردنية الهاشمية.الأردن.

- الوزير، فرج، (2003)، الائتمان المصرفي علماً وعملاً، معهد الدراسات المصرفية، ، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية، مصر.

- ياغي، محمد عبد الفتاح،(2010)، الرقابة في الإدارة العامة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الانجليزية:

- Al-Mashat, Rania and Andreas, Billmeier . (2007), “The Impact of Central Bank on The Monetary Transmission Mechanism and Inflation in Egypt”. JMF, WP/07/285.
- Baktu , H. Soral, Talan S. Iscan and Gregory Heeb, (2003), Fraud and Banking Crises: Evidence from Micro level Transaction Data, Dalhousie university, Canada.
- Cole, R. A and L.Mishler. (2008), Consumer and Business Credit. Management, New York: McGraw- Hill.
- Jone, harold , (2010) , “The Impact of Accounting Controls to Reduce the Credit Risk in Banks in Malaysia”, Mc Graw , hill , New york.
- Kalaba, Henri ,(2010), “Accounting Controls in Public Institutions in South Africa, Johannesburg Publishing Corporation”, Johannesburg Publishing Corporation.
- OECD.(2002), “Central Bank’s Role in Enforcing Corporate Governance in UK”, May, Organization for Economic Co-operation and Development.
- Winkler, Robert (2001), “The Impact of Central Bank on Commercial Banks Performance in the United States”, Bank Business, Massachusetts, USA

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " أثر أساليب الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في دولة الكويت"

ونظراً لما تتمتعون به من علم ومعرفة وخبرات واسعة، فيؤمل منكم التكرم بتعبئة استبانة هذه الدراسة وفق ما ترونه مناسبا.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

المشرف: أ.د. نبيل الحلبي الباحث: أحمد حمود حمدان الرشيدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1- طبيعة العمل:

مدير مالي ☐ موظف رقابة في البنك المركزي ☐

موظف ائتمان في البنك التجاري ☐

2- المؤهل العلمي: دبلوم ☐ بكالوريوس☐

دبلوم عالي☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

3- سنوات الخبرة: أقل من 3 سنوات☐ من 3-اقل من 6 سنوات☐

من 6- إلى أقل من 9 سنوات☐ أكثر من 9 سنوات☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: ضع إشارة (×) مكان ما يتفق مع إجابتك

المتغيرات المستقلة: أدوات الرقابة المحاسبية

التفتيش المباشر: وهو التفتيش الذي يقوم به مفتشو البنك المركزي على البنوك التجارية						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يتم التفتيش المباشر على البنوك التجارية بشكل مفاجئ					
.2	يتأكد مفتشو البنك المركزي من أن الائتمان في البنك التجاري يتم وفقاً للتعليمات.					
.3	هناك مفتشون دائمون من البنك المركزي الكويتي في البنوك التجارية الكويتية.					
.4	يتأكد مفتشو البنك المركزي من سلامة عملية منح الائتمان شكلاً وموضوعاً.					
.5	يستفيد موظفو البنوك التجارية من ملاحظات مفتشي البنك المركزي الكويتي في إتقان أعمالهم المتعلقة بمنح الائتمان للعملاء.					
.6	يوجّه مفتشو البنك المركزي موظفي منح الائتمان في البنوك التجارية للعمل بصورة أفضل.					
.7	يقلل التفتيش المباشر من قبل البنك المركزي على العاملين في مجال منح السياسة الائتمانية من حالات تعثر السداد للمدينين.					
.8	يتم التفتيش بشكل دوري ومعلوم الوقت بالنسبة للبنوك التجارية.					
.9	يحفز التفتيش المباشر الموظفين على الالتزام بالقوانين المتعلقة بمنح السياسة الائتمانية.					
.10	يساعد التفتيش المباشر في إصلاح السياسة الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكشوفات الدورية والقوائم المالية:

(ويقصد بها الكشوف الدورية التي يقدمها البنوك التجارية للبنك المركزي الكويتي)

الكشوفات الدورية والقوائم المالية: **(ويقصد بها الكشوف الدورية التي يقدمها البنوك التجارية للبنك المركزي الكويتي)**						
الرقم	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق إلى حد ما**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.1	تستخدم الكشوف الدورية في تحليل أعمال البنك لحل المشكلات القائمة.					
.2	تقدم البنوك التجارية كشوفات دورية للبنك المركزي					
.3	توضح الكشوف الدورية الأسس التي يعتمدها البنك في عملية منح الائتمان للعملاء.					
.4	إن الكشوف الدورية مهمة في تقييم البنك المركزي للسياسة الائتمانية للبنوك التجارية في الكويت.					
.5	تتضمن الكشوف الدورية المقدمة من البنوك التجارية بيانات إحصائية كافية.					
.6	تشمل الكشوف الدورية المقدمة من البنوك التجارية رسوم بيانية وجداول لتسهل عملية القراءة والتحليل لدى العاملين في البنك المركزي					
.7	تتسم الكشوف الدورية المستخدمة في عملية الرقابة المحاسبية بالموضوعية.					
.8	تتضمن الكشوف الدورية تحديد كيفية الإبلاغ عن وقوع أي انحرافات مالية					
.9	تعكس بيانات هذه الكشوف درجة التزام البنك بتعليمات البنك المركزي.					
.10	تساعد الكشوف الدورية البنك المركزي في تصحيح الانحرافات المالية المتعلقة بالسياسة الائتمانية للبنوك التجارية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل المالي: هو تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يساعد التحليل المالي في التخطيط للسياسة الائتمانية في البنوك التجارية.					
.2	يطلب مفتشو البنك من البنوك التجارية تحليل القوائم المالية لها.					
.3	يطلب مفتشو البنك المركزي دراسة النسب المالية للبنك التجاري عبر عدد من السنوات.					
.4	يطلب مفتشو البنك المركزي من البنوك التجارية دراسة تتضمن العلاقات بين البنود المرتبطة في القوائم المالية للبنوك التجارية.					
.5	يقوم مفتشو البنك المركزي بمقارنة الأرقام في القوائم المالية للبنوك في سنوات مختلفة.					
.6	يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن يكون المحلل المالي لها مستقلا ومن خارج البنك.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير التابع: السياسة الائتمانية في البنوك التجارية

آجال القروض وأسلوب السداد في البنوك التجارية الكويتية						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية تحديد واضح لتوقيت السداد.					
.2	يفرض البنك المركزي الكويتي على البنوك التجارية تحديد أسلوب السداد بوضوح.					
.3	يطلب البنك المركزي من البنوك توضيح الآثار المترتبة عن تخلف المدين عن موعد السداد					
.4	يتم إبلاغ البنك المركزي بأية تسوية تتم بين العميل والبنك التجاري فيما يتعلق بتأجيل تاريخ السداد.					
.5	يتم إبلاغ البنك المركزي بأي تسوية تتم بين العميل والبنك التجاري فيما يتعلق بتغيير طريقة السداد					
ضمانات القروض في البنوك التجارية الكويتية						
الرقم	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق إلى حد ما**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.6	الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية من طالبي الائتمان كافية.					
.7	يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تطلب ضمانات معينة من العملاء.					
.8	يفرض البنك المركزي من البنوك أن تحدد البدائل المتاحة لها لتحصيل الائتمان في حال تعثر العميل عن السداد.					
.9	يتأكد البنك المركزي من أن نسبة الفائدة على الائتمان تتفق مع القوانين والتشريعات في الكويت					
.10	يطلب البنك من البنوك التجارية نتائج دراسة التاريخ الائتماني للعملاء للاطلاع عليها.					
.11	يوضح البنك المركزي للبنوك التجارية مخاطر الائتمان المصرفي.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

أسماء المحكمين

د. زياد سعيدات	قسم المحاسبة	جامعة عمان العربية
د. محمد شبيطة	قسم المحاسبة جامعة عمان العربية	جامعة عمان العربية
أ.د. قحطان السامرائي	قسم الإدارة	جامعة عمان العربية
د. نعمة الخفاجي	قسم الإدارة	جامعة عمان العربية
د. سهيل أبو صالحة	القياس والتقويم (تحليل إحصائي)	الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com